تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، الحمل الزائد للمعلومات، والقيمة السوقية: آثار تطبيق معيار (IFRS 9)

"دراسة إمبريقية على البنوك التجارية المصرية"

إعداد

د. السيد حسن سالم بلال

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة- جامعة الزقازيق

sbelal362005@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الخامس والأربعين - العدد الثاني أبريل 2023

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، الحمل الزائد للمعلومات، والقيمة السوقية: آثار تطبيق معيار (IFRS 9)

"دراسة إمبريقية على البنوك التجارية المصرية"

دكتــور

السيد حسن سالم بلال

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر

ملخص

الهدف: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** على (تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، الحمل الزائد للمعلومات، والقيمة السوقية) وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

منهجية البحث: تحقيقاً لهدف البحث، إستخدم الباحث تصميم الدراسة (القياس القبلى والبعدى للحدث- التطبيق الالزامي للمعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**. وقد تم الاعتماد على بيانات عينة من (10) بنوك تجارية مقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من (2016- 2021م)، ولأغراض اختبار فروض البحث استخدم الباحث إختبار (T-Test) الإحصائى لعينتين غير مستقلتين.

نتائج البحث: وقد أشارت النتائج إلى أن التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** لا يؤثر على تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية بالبنوك التجارية المصرية، بينما يصاحب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** أثر موجب على الحمل الزائد للمعلومات، والقيمة السوقية للبنوك التجارية المصرية.

الأصالة / القيمة: يقدم هذا البحث، على حد علم الباحث، أدلة حول آثار تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** على القطاع المصرفي المصري، في ظل الإنخفاض النسبي في البحوث الأكاديمية ذات الصلة بمشكلة البحث، مع تقديم رؤى مفيدة تساهم في فهم أعمق لتأثير التحول للتطبيق الالزامي لمعيار **(IFRS 9)** على وظائف القطاع المصرفي.

الكلمات الدالة: (IFRS 9)، تقلب الأرباح، الحمل الزائد للمعلومات، القيمة السوقية.

مقدمة البحث:

تهدف القوائم المالية ذات الغرض العام إلى توفير معلومات مالية عن المنشأة المصدرة للتقارير يمكن أن تكون مفيدة للمستخدمين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين فى إتخاذ قرارات بشأن توفير الموارد للمنشأة. وتشمل تلك القرارات (شراء / الاحتفاظ/ البيع) للأسهم وأدوات الدين، ومنح أو تسوية القروض (إطار إعداد وعرض القوائم المالية الجزء"1": 2015).

ويتمثل دور المعايير المحاسبية في ضمان تقديم تقارير مالية موثوقة وتتسم بالاتساق والشفافية وقابلة للمقارنة من خلال توحيد السياسات المحاسبية (IASB, 2018). وقد وجهت العديد من الانتقادات لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، لعل أبرزها ما يتعلق بتأخر الاعتراف بخسائر الائتمان والانتظار لحين حدوثها بصورة فعلية، وهو ما يمثل أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية (2008-2009م) (محمد وحامد، 2017؛ حسن، 2020).

وقد أدت هذه الانتقادات إلى قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) الأدوات المالية في عام 2014 ودخل حيز التنفيذ رسميًا في 1 يناير 2018. وتمشياً مع تقارب المعايير المحاسبية المصرية من الدولية، أصدر البنك المركزي المصري منشوراً يلزم فيه البنوك المصرية المسجلة لديه بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) بداية من يناير 2019م. ويحدد المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) كيفية تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية، وكذلك الاعتراف بالانخفاض في القيمة. على عكس إطار الخسارة الفعلية بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، ويتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) أن يتم الاعتراف بخسائر الائتمان في الوقت المناسب بناءً على الأحداث الماضية والظروف الحالية والمعلومات المستقبلية (النقيب، 2020).

وعلى الرغم من أن المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) أدى إلى تبسيط التعقيدات المتعلقة بالاعتراف، وإعادة التصنيف وإضمحلال الأدوات المالية، حيث يعتمد على نموذج أساسه المبدأ بدلاً من الاعتماد على تقديرات وأحكام الإدارة (حسونة، 2017: 16). إلى جانب أن تطبيق المعيار (IFRS 9) قد أدى إلى تعزيز الأمان في القطاع المصرفي عن طريق قيام البنوك بتكوين قد أكبر من المخصصات، إلا أنه قد **يخلق من ناحية أخرى بعض الإشكاليات** (النقيب، 2020: 3). وقد استهدفت بعض الأدبيات السابقة تحليل الآثار المختلفة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) (مثل: حسونة، 2017؛ محمد وحامد، 2017؛ أحمد، 2019؛ حسن، 2019؛ شحاته، 2019؛ طوبار، 2019؛ ناصر والرشيدي، 2019؛ النقيب، 2020؛ عبدالعال، 2020؛ الشرقاوي، 2021؛ الفرارجي، 2021؛ Ntaikou et al., 2018; Gornjak, 2020; Stander, 2021). **وقد لاحظ الباحث وجود فجوة بحثية تتعلق بدراسة**

آثار تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) على متغيرات **تسهم في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، لذلك جاءت الدراسة الحالية لتسليط الضوء على الآثار المحتملة لتطبيق معيار (IFRS 9) على (تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، الحمل الزائد للمعلومات، والقيمة السوقية) فى بيئة البنوك التجارية المصرية كمحاولة لسد تلك الفجوة البحثية.**

مشكلة البحث:

إن الباعث للإهتمام باختبار آثار تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) يتمثل فيما يلي:

- **كثرة الإنتقادات ومشكلات قياس الاستثمارات المالية** وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وسعي المصارف إلى تحسين المحاسبة عن الأدوات المالية (أحمد، 2019).
- **ما ترتب على تأخير الاعتراف بخسائر الديون من انهيارات مالية لعدد من كبرى الشركات العالمية،** وما شهده العالم في عام 2008 من أزمة مالية عالمية أثرت على اقتصاديات معظم دول العالم، مما أدى إلى قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) والذي تم بموجبه عرض نموذج للاعتراف بخسائر الديون لقياس الخسارة المتوقعة، وألزم البنوك بالاعتراف بمخصصات خسائر القروض، مما قد يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، **كما قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار بازل (3)، والتي تركز أساساً على زيادة نسبة الاحتياطي لمواجهة خسائر القروض** (حسن، 2020).
- أدى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) إلى تغيير طريقة الاعتراف بالخسائر الائتمانية، حيث أن المعيار يتطلب أن يقوم البنك بتكوين مخصصات ائتمانية لكل أنواع الديون لديها، **وهذا من المتوقع أن يرفع من حجم المخصصات، مما قد يكون له آثار على أرباح البنوك التجارية، وتدفقاتها النقدية، وبالتالي قد تتأثر القيمة السوقية لأسهم البنك.** وقد أشار Stander (2021) إلى أن التقلب المرتفع في الأرباح يمثل مخاطر تخلف عن السداد عالية ويؤثر على التصنيف الائتماني للشركات.
- يرتبط تقلب الأرباح المرتفع بتقلبات أعلى في أسعار الأسهم، مما قد يكون بمثابة ردع للمستثمرين (Ariff et al., 2013)، حيث تُظهر الأدبيات السابقة أن المستثمرين يستخدمون تقلب الأرباح في تقييماتهم للمخاطر، وأن تقلب الأرباح وتقلب أسعار الأسهم مرتبطان ارتباطًا وثيقًا (Goncharov, 2015).
- يعتمد تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على نطاق واسع بشكل أساسي على فكرة أنها تشجع على إنتاج معلومات مالية عالية الجودة من أجل اتخاذ قرارات المستثمرين في

عالم العولمة الحالي. ومع ذلك، يُذكر أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **يرتبط بمشكلة الحمل (العبء) الزائد للمعلومات** (Morunga and Bradbury, 2012).

- على الرغم من التوسع في البحث فيما يتعلق بالمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) في السنوات القليلة الماضية، لا تزال البلدان النامية في مهدها. وفي الوقت نفسه، لا تزال الدراسات الاختبارية حول آثار تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) في البنوك قليلة مقارنة بالجانب النظري. **وتسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة** من خلال اختبار تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على القطاع المصرفي المصري.

و بناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات التالية:

- ما هو أثر تطبيق معيار **(IFRS 9)** على تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية؟
- ما هو أثر تطبيق معيار **(IFRS 9)** على الحمل الزائد للمعلومات؟
- ما هو أثر تطبيق معيار **(IFRS 9)** على القيمة السوقية؟

هدف البحث:

في ضوء مشكلة البحث، يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقديم لمحة عامة عن آثار تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) على القطاع المصرفي المصري من خلال **دراسة واختبار آثار تطبيق معيار (IFRS 9) على متغيرات تسهم في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية،** ويتضمن هذا الهدف الرئيسي عدة **أهداف فرعية،** تتمثل فيما يلي:

- دراسة واختبار أثر تطبيق معيار **(IFRS 9)** على تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية.
- دراسة واختبار أثر تطبيق معيار **(IFRS 9)** على الحمل (العبء) الزائد للمعلومات.
- دراسة واختبار أثر تطبيق معيار **(IFRS 9)** على القيمة السوقية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى عدة اعتبارات، أهمها ما يلي:

- اختبار ما إذا كان تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) والذي أشـــار الباحثون إلى أن تطبيقه **ذات دلالة على معلومات القوائم المالية** وانعكاساتها السوقية ينطبق على دول ما فى مرحلة النمو مثل مصر.

- تســـاهم الدراســـة الحالية في الأدبيات الموجودة حول أســـباب تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشـــغيلية، حيث أظهرت الأدبيات الســـابقة أن تقلب الأرباح البنوك قد ينتج عن عوامل مثل: النشاط التجاري وتركز السوق والدورات الاقتصادية وحجم البنك.
- أن تقلب الأرباح المرتفع بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) يمكن أن يزيد من المخاطر الهيكلية للقطاع المالي، ومن ثم قد يؤثر على ترشيد قرارات المستثمرين، كما أن تقلب الأرباح أكثر ارتباطًا بتقلب أسعار الأسهم (Ryan, 1997).
- تســاهم الدراســة في بحوث الإفصــاح المحاســبي حيث أنها توضــح معلومات مفيدة، يمكن أن تســاعد بشــكل أكبر في معالجة عدم تماثل المعلومات، حيث أن الإفصــاحات الأكثر شــمولاً قد ينظر إليها بشكل أكثر إيجابية من قبل المستثمرين.
- عند مســـح الأدبيات الســـابقة عن آثار تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) تبين للباحث وجود ندرة نســبية فى البحوث التى ســعت نحو دراســة الآثار المترتبة على **التطبيق الالزامي للمعيار الدولي للتقرير المالي** (IFRS 9) على (تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، الحمل الزائد للمعلومات، والقيمة السوقية)، **مما أعتبره الباحث دافعاً قوياً لدراسة واختبار هذه الآثار على** البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.
- تشـجيع الباحثين الأكاديميين على **تطوير البحوث المسـتقبلية التي توسـع النتائج** فيما يتعلق بالفوائد **المحتملة للمسـتثمرين من التقارب المحاسـبي الدولي**. على وجه الخصـوص، يجب اسـتكشـاف مدى تأثير اعتماد البنوك التجارية للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) على فائدة معلومات المحاسبة للمستخدمين، وستكون محل اهتمام المستثمرين والمنظمين وواضعي المعايير والبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

- **نتائج الدراسة الحالية قد تكون مفيدة للأطراف التالية:**

- **المســتثمرون**: من خلال جذب إنتباه المســتثمرين نحو البنوك الجيدة للاســتثمار من خلال التعرف على أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) على فائدة معلومات القوائم المالية، وردود الأفعال المحتملة من جانب مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- **الإدارة**: قد يؤدي التطبيق الإلزامي لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) إلى إعطاء إشارة إطمئنان وإضفاء الثقة لدى المساهمين بأن الإدارة تسعى لتحقيق مصالحهم وتعظيم ثرواتهم.

- **الباحثون**: من المحتمل أن تفتح نتائج الدراسة الحالية المجال أمام الباحثين لدراسة وتحليل أسباب النتائج ومحاولة تفسيرها من خلال دراسات أخرى باستخدام منهجيات ومقاييس مختلفة لمتغيرات الدراسة أو بإضافة متغيرات أخرى.

حدود البحث:

سوف يواجه البحث الحالى القيود أو الحدود التالية:

- يقتصر تطبيق البحث الحالى على البنوك التجارية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية، حيث سيتم استبعاد الشركات غير المالية، نظراً لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) بشكل الزامي على البنوك المصرية اعتباراً من بداية عام 2019م.
- يركز البحث الحالى على دراسة واختبار آثار تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) على تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، الحمل (العبء) الزائد للمعلومات، والقيمة السوقية.

خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه، تسير خطة البحث على النحو الآتي:

- **القسم الأول: المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)- خلفية نظرية**
- **القسم الثانى: مراجعة الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث**
- **القسم الثالث: منهجية البحث**
- **القسم الرابع: تحليل النتائج**
- **القسم الخامس: خلاصة البحث والدراسات المستقبلية**

القسم الأول: المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)- خلفية نظرية

يهدف اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى تحسين جودة التقارير المالية من خلال تحسين ممارسات الاعتراف والقياس والإفصاح للشركات في جميع أنحاء العالم. وتتمتع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالقدرة على توفير معلومات أكثر شفافية وقابلة للمقارنة، مما يؤدي إلى أسواق رأس مال أكثر كفاءة (Samarasekera et al., 2012)، بالإضافة إلى تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير المحلية من خلال آلية محاسبية واحدة. ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، إلى جانب تحسن القدرة التنبؤية بالأرباح المستقبلية، مما سيؤدي إلى تحقيق منافع لمستخدمي القوائم المالية بشكل عام، والمستثمرين و الدائنين

بشكل خاص (Da Silva et al., 2017). وقد أشار Da Silva et al. (2019) إلى أن معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) تمثل مجموعة معايير محاسبية موحدة وعالية الجودة وتتسم بالشفافية والقدرة على تحييد الفروق المحاسبية بين البلدان على المستوى المحلي.

وقد أشار Ewert and Wagenhofer (2005) إلى أن اعتماد معايير التقرير المالي الدولية يؤدي إلى **زيادة جودة التقارير المالية،** حيث أنها تعمل على إلغاء بدائل محاسبية معينة، **وبالتالي تقلل من تقديرات الإدارة،** وهذا يمكن أن يقلل من ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي تحسين جودة التقاريرالمالية. وعلى نحو مماثل أشار Barth et al. (2008) إلى أن معايير التقرير المالي الدولية هي معايير قائمة على المبادئ، وبالتالي فإن التحايل عليها يكون أكثر صعوبة، كما أنها تسمح باستخدام محاسبة القيمة العادلة، والتي قد تعكس الحقيقة الإقتصادية للشركة بشكل أفضل من المعايير المحلية. **وعلى النقيض مما سبق** يعاب على معايير التقرير المالي الدولية افتقارها إلى إرشادات التنفيذ التفصيلية، وبالتالي توفر للمديرين قدرًا أكبر من المرونة المحاسبية Langmead and (Soroosh, 2009)، مما يعطي للمديرين الحافز لاستغلال التقديرات المحاسبية لتحقيق مصالحهم الذاتية (Leuz et al., 2003).

وقد أشار (منصور، 2017: 749- 751) إلى وجود **عدة نظريات تفسر مبررات تبنى معايير التقرير المالي الدولية،** من أهمها: **نظرية الوكالة** من خلال تقييد البدائل المحاسبية المتاحة للمديرين، إلى جانب زيادة مستوى الإفصاح للحد من عدم تماثل المعلومات. **ووفقاً لنظرية الإشارة،** فإن تبني معايير التقرير المالي الدولية يعطي إشارة لمستخدمي القوائم المالية بأن الشركات تفصح عن معلومات أكثر، أو يعطي إشارة إلى أن الشركات تستخدم معايير محاسبية أكثر تقييداً مما يزيد من الموثوقية في معلومات القوائم المالية. و**نظرية الحاجة لرأس المال،** حيث أن زيادة مستوى الإفصاح والشفافية، وتحقيق القابلية للمقارنة نتيجة تبني معايير التقرير المالي الدولية إنما تسهم في تخفيض تكلفة رأس المال.

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة، جنبًا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مجموعة من المعايير بهدف تقديم مفاهيم جديدة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بما يفي بأغراض المستخدمين في جميع توجهاتهم، إنتهت تلك الجهود بتقديم **معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).** وقد واجه العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية، **صعوبة في فهم وتطبيق** معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) (Habawal and Alokdeh, 2018: 504- 505)، هذا إلى جانب الاعتراف غير المناسب بمخصصات الخسائر الائتمانية، حيث يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية عند حدوثها أو تحققها، والذي

يمثل أحد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية (2008- 2009م) (Vaněk and Hampel, 2017: 761).

وكمحاولة لمعالجة هذه المشكلات، تم إصدار النسخة الكاملة من المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) في يونيو 2014، وبالتالي، استكمال المرحلة النهائية من المعيار. وأصبح المعيارساريًا اعتباراً من 1 يناير 2018م، ليحل محل معيار المحاسبة الدولي (IAS 39). و**يهدف المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)** إلى وضع الأسس والمبادئ المتعلقة بالقياس والإفصاح عن الأدوات المالية، وتوفرهذه المبادئ معلومات مفيدة وملاءمة لمستخدمي القوائم المالية، حيث يتطلب المعيارالدولي للتقرير المالي (IFRS 9) تصنيف وقياس الأصول المالية ما بين القياس بالقيمة العادلة أوالتكلفة المستهلكة، إلى جانب قيامه باستحداث نموذج لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) (Expected Credit Losses)، والذي يتطلب أن يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة في جميع الأوقات، وتحديث مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة المعترف بها في تاريخ كل تقرير، وإظهار التغيرات في مخاطر الائتمان للأدوات المالية، وذلك بهدف تزويد مستخدمي القوائم المالية بمزيد من المعلومات المفيدة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية (IASB, 2014, 2018).

ووفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** يتم تصنيف الأصول المالية داخل قائمة المركز المالي استناداً إلى نموذج الأعمال الذي تدار به الأصول المالية إلى (**أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر**). بينما **تسجل أدوات حقوق الملكية** دائماً بالقيمة العادلة ضمن **أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر**، ويتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة فى قائمة الأرباح والخسائر. **وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر** ويتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة فى قائمة الدخل الشامل الآخر. **وتسجل أدوات الدين/ القروض والتسهيلات ضمن أحد البنود الثلاث التالية (البنك المركزي المصري، 2019: 13-16):**

- بالتكلفة المستهلكة، ولا تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة وإنما تخضع لمتطلبات قياس خسائر الائتمان المتوقعة.
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ويسجل العائد المستحق في قائمة الأرباح والخسائر، وتسجل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر.
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويسجل العائد المستحق في قائمة الأرباح والخسائر، وتسجل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر.

وفيما يتعلق بالالتزامات المالية يتم تسجيلها وقياسها بشكل عام بالتكلفة المستهلكة، وإذا كان **هدف نموذج الأعمال** لدى البنك هو الاعتراف بالإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياس هذه النوعية من الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة وتسجل التغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة فى قائمة الأرباح والخسائر. أما التغيرات الناتجة عن مخاطر الائتمان المرتبطة بالبنك ذاته بتلك الإلتزامات فيتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر، ولا يعاد ترحيلها إلى قائمة الأرباح والخسائر حتى في حال تحقق تلك المبالغ أو التخلص من تلك الإلتزامات (البنك المركزي المصري، 2019: 17).

وفيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة قدم المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) نموذج جديد لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن الأدوات المالية وذلك لجميع أدوات الدين المالية التي لم يتم قياسها من خلال القيمة العادلة، حيث يتعين على البنوك حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والاعتراف بها في حساب الأرباح والخسائر، بالنسبة للأداة المالية ذات **المخاطر الائتمانية المنخفضة، تحسب البنوك الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا**. وإذا تفاقمت مخاطر الائتمان بشكل كبير بين تاريخ تقديم التقارير وتاريخ الشراء، يتعين على البنوك حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (Gornjak, 2020).

وعن موقف البنوك المصرية من المعيار (IFRS 9) فقد صدر قرار من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 17 يناير 2018م بإلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار (IFRS 9) إعتباراً من أول يناير 2019م بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية أخر ديسمبر من كل عام وإعتباراً من أول يوليو 2019م بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية أخر يونيو من كل عام. وتطبق تعليمات المعيار (IFRS 9) على جميع البنوك وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر والخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي، وكذا فروع البنوك المصرية بالخارج، وذلك على كلاً من القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنوك (البنك المركزي المصري، 2019).

وبعد أن تعرض الباحث لخلفية نظرية عن المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) تضمنت، مبررات وأهمية التحول للمعايير الدولية للتقارير المالية بصفة عامة، والمعيار(IFRS 9) بصفة خاصة، المعالجة المحاسبية للأصول والإلتزامات المالية في ضوء المعيار (IFRS 9)، يقوم الباحث في القسم التالي (الثانى) باستعراض لأهم الدراسات السابقة التي تم إجراؤها على المستوى الاختباري عن العلاقات بين متغيرات البحث، بما يسهم في تطوير فروض البحث.

القسم الثاني: مراجعة الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

يقدم الباحث في هذا القسم مراجعة نقدية للأدبيات السابقة، بهدف دعم الإطار النظري الذى تم تناوله في القسم السابق بالدراسات الاختبارية **ذات الصلة بمشكلة البحث**، وذلك للتعرف على منهجياتها والمتغيرات التي اخضعتها للدراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها، كما يتضمن تطوير فروض البحث في ضوء ما إنتهت إليه نتائج الدراسات السابقة. **وقد قام الباحث بتقسيم الدراسات السابقة كما يلي:**

2.1. تحليل العلاقة بين تطبيق معيار (IFRS 9) وتقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية واشتقاق فرضي البحث الأول والثاني:

أشار (Ball, 2006; Hodder et al., 2006) إلى أن معايير التقرير المالي الدولية قد تزيد من تقلب الأرباح بسبب تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وذلك نظرًا لزيادة الاعتماد على تقديرات الإدارة عند قياس القيمة العادلة. علاوة على ذلك، فإن الاعتراف بكل من المكاسب والخسائر المستقبلية في الفترة الحالية هو أحد أهم المشاكل المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة. وعلى النقيض من ذلك فإن الإفصاح عن تعديلات القيمة العادلة في قائمة الدخل قد يؤدي إلى زيادة شفافية الإفصاح وإنتاج أرقام دخل تقترب من الحقيقة الاقتصادية للنشاط (Goncharov, 2015: 1).

نظرًا لحقيقة أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) حديث وأن المؤسسات المصرفية تعتمده بشكل تدريجي، فإن الأدبيات ذات الصلة نادرة ومحدودة، لا سيما من حيث الآثار العملية. فقد بحثت دراسة (Fiechter, 2011) فيما إذا كان خيار القيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولى (39) يؤثر على تقلب الأرباح. وتكونت عينة دراسته من جميع البنوك حول العالم التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتفصح عن الأرباح ربع السنوية، نظراً لأن الفترة الزمنية للدراسة محدودة (1 يناير2006- 31 ديسمبر 2007م). وباستخدام عينة دولية من 222 مصرفاً من 41 دولة، وتمثل المتغير التابع في تقلب الأرباح، بينما تمثل المتغير المستقل في تطبيق محاسبة القيمة العادلة. وقد قدمت الدراسة دليلاً على أن البنوك التي تطبق القيمة العادلة تظهر **تقلبًا أقل في الأرباح** مقارنة بالبنوك الأخرى التى لم تقم بالتطبيق.

وعلى نحو مماثل فحص Leventis (2011) تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استخدام مخصصات خسائر القروض لإدارة الأرباح. وتم الاعتماد على عينة قوامها 91 بنكًا تجاريًا مدرجًا في الاتحاد الأوروبي تغطي فترة عشر سنوات (قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية). وقد أظهرت النتائج أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في

الاتحاد الأوروبي أدى إلى تحسن جودة الأرباح من خلال الحد من **ممارسات إدارة الأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض** من جانب مديري البنوك التجارية.

أما دراسة (Abdul Adzis, 2012) فقد استهدفت اختبار تأثير اعتماد معيار المحاسبة الدولي (39)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، على أنشطة تمهيد الدخل المصرفي من خلال مخصصات خسائر القروض، وتقلب أرباح البنوك. وتحقيقاً لهدف الدراسة تم الاعتماد على عينة من البنوك التجارية من ستة بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادى خلال الفترة من (1995-2009م). وأشارت نتائج الدراسة أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد أدى إلى **انخفاض ممارسات تمهيد الدخل باستخدام مخصصات خسائر القروض**. وعن صحة الإدعاء بان تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد يسبب تقلبًا أكبر في الأرباح، **فهناك دليل على مزيد من التقلب في الأرباح بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الحذر في تفسير النتائج لأنها ربما تكون مدفوعة بالركود العالمي في عام 2008.

أما دراسة (Duh et al., 2012) قامت بفحص تأثير اعتماد معيار المحاسبة الدولي (IAS 39)- الأدوات المالية: الاعتراف والقياس من قبل البنوك غير التجارية الأمريكية على تقلب الأرباح ومدى ارتباطها بالمخاطر. حيث يتطلب معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) الاعتراف بأرباح وخسائر القيمة العادلة غير المحققة لمجموعة أكبر من الأدوات المالية والمشتقات المالية، ومخصصات انخفاض القيمة للقروض والمدينين. وقد أشارت النتائج إلى أن اعتماد معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) قد زاد من تقلب الأرباح في الشركات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية اعتبارًا من 2005 فصاعدًا. كما أشارت النتائج إلى أن العلاقة بين التصنيفات الائتمانية وتقلب الأرباح تزداد بالنسبة للشركات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعد عام 2005.

كما استهدفت دراسة (Ahmed et al., 2013) اختبار آثار الاعتماد الالزامي لمعايير التقرير المالي الدولية على جودة المحاسبة معبراً عنها بعدد من المقاييس. باستخدام عينة من أكثر من 1600 شركة من 20 دولة اعتمدت معايير التقرير المالي الدولية في 2005 مقارنة بعينة أخرى من الشركات من 15 دولة لم تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. **المتغير التابع: جودة المحاسبة معبراً عنها بعدة خصائص منها تمهيد الدخل (الربح)**، أما المتغير المستقل: تطبيق معايير التقرير المالي الدولية. **وتشير نتائج الدراسة** إلى وجود **زيادة ملحوظة في تمهيد الدخل** في البلدان التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مقارنة بمجموعة الشركات بالدول التي لم **تتبنى معايير التقرير المالي الدولية**. أي **أن جودة المحاسبة قد تراجعت بعد الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.**

أما دراسة (Ta, 2014) فقد هدفت اختبار آثار اعتماد معايير التقرير المالي الدولية على جودة الأرباح. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام عينة مكونة من 1245 شركة كندية. المتغير التابع: جودة الأرباح معبراً عنها بعدد من المقاييس (استمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية بالأرباح، القدرة التنبؤية بالتدفق النقدي، جودة الاستحقاقات، الملاءمة القيمية، تمهيد الأرباح، التحفظ، والتوقيت المناسب. أما المتغير المستقل: اعتماد معايير التقرير المالي الدولية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن جودة أرباح الشركات الكندية، تحسنت بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية، **مما يوحي بأن تبني معايير التقرير المالي الدولية لها تأثير موجب على جودة الأرباح.**

وقد قدمت دراسة (Ntaikou et al., 2018) لمحة عامة عن المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)، وتأثيره على الوضع المالي للنظام المصرفي الأوروبي، مع التركيز على القطاع المصرفي اليوناني. **وقد تمثلت منهجية البحث** المنفذة في مراجعة نقدية للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)، بناءً على الأوراق المنشورة رسميًا من قبل السلطات التنظيمية بالإضافة إلى الأوراق المهنية والتقارير الإرشادية، ونظرًا لحقيقة أن تنفيذ المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) شديد للغاية في الآونة الأخيرة، وأن المؤسسات المصرفية تتبناه تدريجيا. **فقد أظهرت النتائج** أن التغييرات المتوقعة بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)، ستؤدى إلى تأثيرات كبيرة على النظام المصرفي الأوروبي على جميع المستويات. بمعنى أن البنوك يجب أن تشرع في إجراء تغييرات جوهرية في نماذج أعمالها الحالية للاستجابة لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي.(IFRS 9)

وباستخدام بيانات تاريخية عن الفترة من (2005- 2014) قامت دراسة Seitz et al., (2018) بالمقارنة بين مخصص خسائر الائتمان الفعلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39)، ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوب باستخدام نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) تم استخدام نموذج المحاكاة على مراحل لتقدير المكونات الثلاثة لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة لمجموعة من البنوك الأوروبية. وقد أشارت النتائج إلى أنه في حين أن **مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة ليست أعلى** مقارنة بمخصصات الخسائر الائتمانية الفعلية بشكل عام، فإنها تميل إلى تجاوز مخصصات الخسائر الفعلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39) خلال أوقات الأزمات. كما أن مخصصات الخسائر المحاكاة (المتوقعة) متقلبة للغاية بالنسبة للتغيرات في بيئة السوق، كذلك تختلف في البنوك الأكثر اضطراباً مقارنة بالبنوك غير المتعثرة.

أما دراسة (Da Silva et al., 2019) فقد هدفت إلى تحليل ما إذا كانت هناك زيادة في جودة المعلومات الخاصة بالقطاع المصرفي البرازيلي، من خلال اعتماد معايير التقرير المالي الدولية، وما إذا كان للقيمة العادلة أي تأثير على هذه العلاقة. وتكونت العينة من 25 بنك على مدى 12 سنة، أي من (2004- 2009م) ومن (2011 – 2016م). وباستخدام بيانات القوائم المالية المنشورة، **أظهرت نتائج الدراسة** أن جودة الأرباح، معبراً عنها باستمرارية الأرباح قد زادت بعد اعتماد معايير التقرير المالي الدولية. من ناحية أخرى، **أشارت النتائج** إلى أن الإعتماد على القيمة العادلة في قياس الادوات المالية لم يغير من استمرارية أرباح جميع بنوك العينة، مما يعني عدم تأثر جودة الأرباح باستخدام القيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية.

كما بحثت دراسة (Levy et al., 2019) في تأثير تقلب الأرباح على أداء أسعار أسهم المؤسسات المالية في ظل المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9). وقد أظهرت النتائج أن زيادة بنسبة 1٪ في تقلبات الأرباح مرتبطة بانخفاض قدره 15.6 نقطة أساس في قيمة حقوق الملكية. وعند استكشاف مكونات تقلب الأرباح، وجد أن الزيادة بنسبة 1٪ في تقلب مخصص خسارة الائتمان يؤدي إلى انخفاض بمقدار 6.0 نقطة أساس في قيمة حقوق الملكية. تشير هذه النتائج إلى أن استراتيجيات إدارة مخاطر محفظة الائتمان يمكن أن تقلل بشكل فعال من تقلبات الأرباح، مما يساعد على زيادة قيمة حقوق المساهمين. **تشير الدراسات إلى أن تقلبات الأرباح يمكن أن تزيد بشكل كبير بموجب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة ECL وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)**، كما أشارت النتائج إلى أن استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان المحددة تساعد على تحقيق أداء مستقر.

كما استهدفت دراسة (Stander, 2021) تسليط الضوء على مصادر جديدة لتقلب الأرباح بسبب الاضمحلال في القيمة الناتج عن تطبيق معيار (IFRS 9). حيث ركزت الأدبيات السابقة حول مصادر تقلب الأرباح تاريخيًا على عوامل مثل النشاط التجاري وتركز السوق والدورات الاقتصادية وحجم البنك. **وتحقيقاً لهدف الدراسة** تم استخدام دراسات المحاكاة لتوضيح مدى تقلب اضمحلال القيمة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9). وقد تبين أن التغيرات الطفيفة على مدى فترة سنة واحدة في المتوسط أدت إلى زيادة بنسبة 31٪ في المرحلة 1 و 2 من الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب الدورات الاقتصادية. وأشارت النتائج إلى الطبيعة المعقدة لنموذج حساب خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9). مما يتطلب الحاجة إلى آليات حوكمة قوية، إلى جانب الحاجة إلى متطلبات الإفصاح المتزايدة لمساعدة المستثمرين في فهم التناقضات المحتملة التي لوحظت عند مقارنة الإضمحلال في القيمة بين البنوك المختلفة.

وفي البيئة المصرية استهدفت دراسة (عبدالعال، 2020) اختبار أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) على القيمة المعرضة للخطر بالتطبيق على البنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية وعددها 13 بنكاً، خلال عامي 2018- 2019م، وبمقارنة مستوى المخاطر قبل وبعد تطبيق (IFRS 9)، أشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق (IFRS 9) أدى إلى زيادة مستوى المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية. كما أشارت النتائج إلى أن تطبيق (IFRS 9) يؤدي إلى إضافة أعباء مالية تعد عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادي مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار.

بعد أن إنتهى الباحث من عرض الدراسات السابقة حول أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) على تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، **يلاحظ الباحث على هذه الدراسات ما يلي:**

- **وجود أدلة مختلطة** حول أثر اعتماد معايير التقرير المالي الدولية على تقلب الأرباح، حيث أشارت دراسة (Fiechter, 2011) إلى أن اعتماد معايير التقرير المالي الدولية **أدى إلى إنخفاض درجة تقلب الأرباح، وعلى النقيض مما سبق** فقد توصلت دراسة (Abdul Adzis, 2012) **إلى أن اعتماد معايير التقرير المالي الدولية أدى إلى زيادة درجة تقلب الأرباح.** وعن طبيعة العلاقة بين اعتماد معايير التقرير المالي الدولية وجودة الأرباح، فقد أشارت دراسات (Ta, 2014; Da Silva et al., 2019 إلى تحسن جودة الأرباح بعد اعتماد معايير التقرير المالي الدولية، وعلى النقيض من ذلك فقد توصلت دراسة (Ahmed et al., 2013) إلى تراجع مستوى جودة الأرباح بعد اعتماد معايير التقرير المالي الدولية.
- أن معظم الدراسات أجريت على **بيانات تتعلق ببيئات أجنبية** تتسم بأسواق مالية متقدمة، ولا شك أن ذلك يطرح تساؤل حول مدى إمكانية تعميم النتائج التي تم الحصول عليها على الدول النامية ذات الأسواق الناشئة ومن بينها مصر؟
- تختلف هذه الدراسة عن الأدبيات السابقة في أنها **استطلعت تأثير تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) على تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية،** باستخدام عينة من البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، مع استخدام فترة طويلة نسبيًا لإثبات تأثير تطبيق **معيار (IFRS 9)** على تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية. قد تكون كافية من وجهة نظر الباحث **لدراسة واختبار أثر تطبيق معيار (IFRS 9) على تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية**. هذا إلى جانب أن الدراسة الحالية تعد أول دراسة في البيئة المصرية- في حدود علم الباحث- والتي تستهدف **اختبار أثر تطبيق معيار (IFRS 9) على تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية**.

يستخلص الباحث من العرض السابق أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) أدى إلى تغييرات تتعلق باحتساب الانخفاض في القيمة (الإضمحلال)، **مما قد يؤدي إلى التقلبات في الخسائر الائتمانية المتوقعة**. فقد أظهر (Deloitte, 2019) أن أكبر ست مجموعات مصرفية في المملكة المتحدة قد شهدت زيادات في الانخفاضات الإجمالية تتراوح بين 16.1٪ -58.4٪ عند الانتقال من معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) إلى المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)، وأشارت إلى أن الاختلافات قد تكون بسبب تفسير المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9). هذا إلى جانب أن إعادة تصنيف الأدوات المالية إلى فئات أصول جديدة قد تؤثرعلى الانخفاض في القيمة عندما لا تحتوي فئات الأصول على نفس خسائر الديون المستحقة، ويؤثر تقلب انخفاض القيمة بدوره على تقلب أرباح البنوك (Bushman & Williams, 2012; Knežević et al., 2015)، في ضوء ما سبق، **يمكن صياغة الفرض الأول للبحث على النحو التالي:**

الفرض الأول:

فى الفترة البعدية، لتطبيق IFRS 9، تحقق البنوك زيادة في تقلب الأرباح مما كانت عليه فى الفترة القبلية.

تقلب الأرباح (في الفترة البعدية)	<	**تقلب الأرباح (في الفترة القبلية)**

أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) قد يؤدى إلى قيام بعض البنوك بتكوين قدر أكبر من المخصصات، وهو من شأنه أن يؤدى إلى التأثير على الأرباح، وطبقاً لمدخل قائمة التدفقات النقدية، فإن **التدفقات النقدية التشغيلية** عبارة عن الفرق بين صافي الدخل قبل البنود غير العادية (الاستثنائية) وإجمالي الاستحقاقات، بمعنى أن **التدفقات النقدية التشغيلية** قد تتأثر بصافي الدخل قبل البنود غير العادية، ومن ثم يمكن توقع أن يتأثر تقلب التدفقات النقدية التشغيلية بالتطبيق الإلزامي للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)، في ضوء ما سبق، يمكن للباحث **صياغة الفرض الثاني للبحث على النحو التالي**:

الفرض الثاني:

فى الفترة البعدية، لتطبيق IFRS 9، تحقق البنوك زيادة في تقلب التدفقات النقدية التشغيلية مما كانت عليه فى الفترة القبلية.

تقلب التدفقات النقدية التشغيلية (في الفترة البعدية)	<	**تقلب التدفقات النقدية التشغيلية (في الفترة القبلية)**

2.2. تحليل العلاقة بين تطبيق معيار (IFRS 9) والحمل الزائد للمعلومات واشتقاق الفرض الثالث:

ينشأ الطلب الأساسي على المعلومات من متطلبات مهمة اتخاذ القرار (أي ما إذا كانت المهمة بسيطة أو معقدة)، وتتأثر قدرة المستخدم (صانع القرار) بالمعلومات المتاحة (الحمل) (Eppler and Mengis, 2004). وينشأ الحمل (العبء) الزائد للمعلومات عندما يتجاوز توفير المعلومات قدرة الفرد على معالجة المعلومات في الوقت المتاح (Snowball, 1980; Schick et al., 1990).

يعتمد اعتماد وتنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشكل أساسي على فكرة أنها تشجع على إنتاج معلومات مالية عالية الجودة من أجل مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار، ومع ذلك فقد أشار Morunga and Bradbury (2012) إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يرتبط بمشكلة الحمل (العبء) الزائد للمعلومات، وللتحقق من مدى صحة هذا الأدعاء جاءت دراسة (Morunga and Bradbury, 2012) بهدف اختبار تأثير اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية من قبل الشركات المدرجة في بورصة نيوزيلندا على كمية البيانات المقدمة في التقرير السنوي. وقد تمثل مجتمع الدراسة في (170) شركة مدرجة في بورصة نيوزيلندا للأوراق المالية في 31 مارس 2009. وقد تم استبعاد الشركات التي تنتمي للقطاع المالي والبنوك نظراً لطبيعتها الخاصة. كما استبعدت الشركات التي لا تقدم تقارير بموجب معايير (IFRS). وقد نتج عن الإجراءات الخاصة بسحب العينة، أن تمثلت العينة النهائية للدراسة في (38) شركة (تضم 12 شركة تبنت معايير التقرير المالي الدولية بشكل مبكر). وبعد الحصول على التقارير السنوية لشركات العينة، تم التركيز على السنة الأولى للتطبيق الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وقد تم جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة من التقارير المالية السنوية عن طريق حساب عدد الصفحات. وبمقارنة النتائج، تم حساب نسبة التغير في طول التقرير السنوي، حيث نسبة التغير = (طول القسم في العام t - طول القسم في العام t-1) / إجمالي طول التقرير السنوي في العام t-1). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن طول التقرير السنوي قد زاد بنسبة 92٪ على مستوى عينة الشركات. مما يشيرإلى أن اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) أدى إلى زيادة عبء معلومات التقاريرالمالية وصعوبة فهمها.

أما دراسة (Richards & Van Staden, 2015) فقد استهدفت مقارنة قابلية القراءة للمعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي السردي قبل اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وبعدها للتحقق من مدى صعوبة أو سهولة قراءة محتوى التقرير بعد اعتماد IFRS. تقيس هذه الدراسة إمبريقياً قابلية قراءة الإفصاح السردي في التقرير السنوي قبل وبعد اعتماد المعايير

الدولية لإعداد التقارير المالية باستخدام برنامج اللغويات الحاسوبية. في هذا التحليل، وذلك بعد ضبط تأثير متغيرات ذات صلة بالقابلية للقراءة، مثل حجم الشركة ودرجة تقلب الأرباح والرافعة المالية ونوع الصناعة. **وقد أشارت النتائج** إلى انخفاض مؤشرات قابلية القراءة، والتي تتمثل في زيادة طول التقارير السنوية، وزيادة استخدام الجداول. مما يشير إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد زاد من التعقيد، وانخفاض القابلية لقراءة ما تحتويه التقارير السنوية من معلومات.

وعلى نحو مماثل فحصت دراسة (Koholga and Jerry, 2016) أثراعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الحمل الزائد للمعلومات داخل الصناعة المصرفية النيجيرية. وقد تم الاعتماد على بيانات من التقارير المالية لثلاثة عشر بنكًا مدرجًا في بورصة الأوراق المالية النيجيرية في 31 ديسمبر 2014، قبل اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **وبعده بعامين**. تم استخدام الإحصاء الوصفي، واختبار (t) لاختبار الفرضيات. وقد أشارت الاحصاءات الوصفية إلى أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في المتوسط يتسبب في زيادة 31.6٪ في طول التقارير المالية مع زيادة جزء السياسات المحاسبية بنسبة 95.3٪، وقائمة الدخل بنسبة 84.6٪، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية بنسبة 70.2٪، وجزء مناقشة وتحليلات الإدارة بنسبة 23.2٪، وقائمة التدفقات النقدية بنسبة 13.3٪، وقائمة المركز المالي بنسبة 9.7٪. وباقي الأجزاء الأخرى من التقارير المالية تنخفض بنسبة 10٪. **كما تظهر نتائج اختبارات الفروض أن هناك فروق معنوية** في طول التقارير المالية السنوية التي نشرتها البنوك النيجيرية في فترات ما بعد اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي عنه قبل الاعتماد، **مما يعني أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أدى إلى معلومات زائدة عن الحمل في التقارير المالية للبنوك النيجيرية**.

وعلى النقيض مما سبق فقد استهدفت دراسة (Cheung and Lau, 2016) تحليل الارتباط بين سهولة قراءة المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في أستراليا من خلال تقييم: (1) تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على سهولة قراءة الإيضاحات على القوائم المالية؛ والسياسات المحاسبية المحتملة التي تؤدي إلى زيادة طول الإيضاحات المتممة على القوائم المالية بعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. **وقد أظهرت النتائج أن** التقارير المالية أطول بكثير، علاوة على ذلك، فإن طول الإفصاحات في ملخص السياسات المحاسبية، والأدوات المالية والأصول غير الملموسة تكون أطول بشكل معنوي بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أما دراسة (السواح، 2019) فقد استهدفت تحليل واختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة. وتحقيقاً لهدف الدراسة

واختباراً لفرضياتها تم الاعتماد على عينة مكونة من 54 شركة مساهمة غير مالية خلال الفترة من (2014- 2018) مع استبعاد سنة (2015) باعتبارها سنة انتقالية، وبلغ عدد المشاهدات 216 مشاهدة (شركة – سنة). وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد، **أظهرت النتائج** وجود علاقة طردية (موجبة) بين تبني المعايير الدولية للتقارير المالية وعدد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، بينما لا توجد علاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وعدد صفحات التقرير، وعدد كلمات التقرير.

كذلك استهدفت دراسة (علم الدين، 2021) تحديد أثر القياس المختلط باستخدام مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على الحمل الزائد للمعلومات بالتقارير المالية، في ضوء تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وذلك اعتماداً على تحليل الانحدار لبيانات عينة مكونة من (69) شركة من الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من (2014- 2018) بإجمالي (345) مشاهدة. **وتوصلت نتائج الدراسة** إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين القياس المختلط وفقاً للمستويات الهرمية للقيمة العادلة والحمل الزائد للمعلومات، وقد فسرت الدراسة ذلك بتوسع الشركات في الإفصاح الاختياري لسد الفجوة المعلوماتية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية المعقدة، وبالتالي يزداد حجم التقارير المالية، مما يؤدي إلى الحمل الزائد للمعلومات، والذي قد يؤدي إلى انخفاض القدرة على فهم التقارير المالية.

- **يلاحظ الباحث على الدراسات التي تناولت العلاقة بين التطبيق الالزامي لمعيار التقرير المالي الدولي** (IFRS 9) **والحمل الزائد للمعلومات، أن المتغير المستقل** والذي يراد اختبار أثره على الحمل الزائد للمعلومات تمثل في تبني معايير التقرير المالي الدولية بصفة عامة **ولم يكن للتطبيق الالزامي للمعيار الدولي للتقرير المالي** (IFRS 9) **حظاً وافياً من هذه الدراسات.**
- كما لاحظ **الباحث اتفاق نتائج الدراسات السابقة** حول أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على الحمل الزائد للمعلومات، فقد أشارت دراسات (السواح، 2019 ,Morunga and Bradbury 2012; Richards & Van Staden, 2015; Koholga and Jerry, 2016) إلى أن اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية يؤدي إلى زيادة حجم التقرير ومن ثم صعوبة القراءة.
- يختلف هذا الجزء من الدراسة عن الأدبيات السابقة من **حيث الهدف، حيث تستهدف الدراسة اختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) على الحمل الزائد للمعلومات، أيضاً، عينة وبيئة التطبيق محل الدراسة، والتي تتمثل في** عينة من البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

يستخلص الباحث من العرض السابق أن تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يعتمد على نطاق واسع على فكرة أنها تشجع على إنتاج معلومات مالية عالية الجودة من أجل اتخاذ قرارات المستثمرين في عالم العولمة الحالي. ومع ذلك، فقد يؤدي اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

إلى زيادة حجم التقرير المالي أو الحمل (العبء) الزائد للمعلومات. في ضوء ما سبق، **يمكن صياغة الفرض الثالث للبحث:**

الفرض الثالث: فى الفترة البعدية، لتطبيق IFRS 9، تحقق البنوك التجارية زيادة فى حجم التقرير المالي السنوي مما كانت عليه فى الفترة القبلية.

حجم التقرير المالي السنوي (في الفترة البعدية)	<	**حجم التقرير المالي السنوي (في الفترة القبلية)**

2.3. تحليل العلاقة بين تطبيق معيار (IFRS 9) والقيمة السوقية واشتقاق الفرض الرابع:

تتعرض منشآت الأعمال للعديد من الأحداث، وتتوقف ردود أفعال المتعاملين بالسوق على نوعية المعلومات الداخلة إلى السوق، ويمثل معيـــار مساهمة المعلومات فى تخفيض عدم التأكد لدى متخذى القرارات أحد المعايير الأساسية لاستخـــدام المعلومـــات، وذلك من **منظور فرضية المعلومات The Information Hypothesis** (Fama and Laffer 1971, Wallace 1980). إذا كانت المعلومات الداخلة إلى السوق تحمل أخباراً سارة للمتعاملين فى السوق، فأن ذلك يؤدى إلى زيادة الطلب على السهم، ومن ثم يرتفع سعره، بينما ينخفض سعر السهم، إذا كانت تلك المعلومات تحمل أخباراً غير سارة للمتعاملين فى السوق (صالح، 2000).

وقد فحصت دراسة (Onali and Ginesti, 2014) رد فعل السعر على الأخبار المتعلقة بحدث اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)، وتعد هذه الدراسة أول من فحصت رد فعل السوق على (13) إعلان متعلق بالمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) لأكثر من 5400 شركة أوروبية. **وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود رد فعل سوقي موجب** لإدخال المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9). وقد فسرت الدراسة تلك النتيجة بأن المستثمرين ينظرون إلى المعايير الجديدة على أنها تعزز ثروة المساهمين. أي أن المستثمرين تفاعلوا بشكل إيجابي مع التحول من المعيار الدولي (IAS 39) إلى معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9). مما يشير إلى أن المستثمرين واثقون من قدرة المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) على معالجة المشكلات المتأصلة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 39).

وعلى نحو مماثل بحثت دراسة (Goncharov, 2015) في تأثير محاسبة القيمة العادلة والقضايا المتعلقة بتنفيذها على تقلب أسعار الأسهم. تُظهر الأدبيات السابقة أن المستثمرين يستخدمون تقلب الأرباح في تقييماتهم للمخاطر، وأن تقلب الأرباح وتقلب أسعار الأسهم مرتبطان ارتباطًا معنوياً.

حيث تجادل الأدبيات السابقة بأن محاسبة القيمة العادلة تعمل على تسهيل تقييم المستثمرين للمخاطرة من خلال الإفصاح عن الدخل الاقتصادي الحقيقي. ومع ذلك، يشعر المساهمين بالقلق من أن محاسبة القيمة العادلة يمكن أن تجعل الشركات تبدو أكثر تقلباً مما هي عليه في الواقع. تبحث الدراسة في علاقة تقلب أسعار الأسهم بتقلب مكونات أرباح القيمة العادلة، ثم تبحث فيما إذا كان تأثير مكونات أرباح القيمة العادلة على تقلب أسعار الأسهم متسقًا مع التوقعات النظرية. **وجدت الدراسة** أن تقلب أسعار الأسهم أعلى من تقلب أرباح القيمة العادلة، وأن هذا التأثير ناتج عن عنصر أرباح غير محقق. يبدو أن هذه النتيجة مدفوعة (جزئيًا) بعدم دقة بعض تقديرات القيمة العادلة والتقلب المصطنع في الأرباح بسبب عدم التوافق بين الأصول المقاسة بالقيمة العادلة والمطلوبات المقاسة بالتكلفة التاريخية.

أما دراسة (حسن، 2019) فقد استهدفت التعرف على الآثار الناتجة عن التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) **على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري**. ولتحقيق أهداف الدراسة تم قياس أثر التحول للمعيار (IFRS 9) على **القيمة السوقية والقيمة المعرضة للخطر**، لعينة من ثلاثة عشر بنكاً من البنوك التجارية العاملة في سوق الوراق المالية المصري، خلال الفترة (2017- 2018) بالإعتماد على القوائم المالية ربع السنوية للبنوك. **وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي** (IFRS 9) **على القيمة السوقية للبنك**، وتأثير سالب معنوي على القيمة المعرضة للخطر.

كما استهدفت دراسة (ناصر و الرشيدي، 2019) تحديد أثر تطبيق المعيار (IFRS 9) على **دلالة القوائم المالية بما في ذلك الإحتياطيات والأرباح المحتجزة وحقوق الملكية ومخصصات الائتمان وكذلك محفظة القروض والتسهيلات**. وتحقيقاً لهدف الدراسة تم فحص القوائم المالية الفترية لعدد (5) بنوك مصرية وهي التي توافر لها قوائم مالية ربع سنوية في الربع المنتهي في 31 مارس 2019 ومقارنتها بالقوائم المالية لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك الإنجليزية، **أتضح تباين أثر تطبيق IFRS (9 على دلالة القوائم المالية بدرجة كبيرة للبنوك محل الدراسة.**

أما دراسة (النقيب، 2020) أجرت تقييماً للآثار الناجمة عن التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) على الخصائص النوعية الرئيسية (الملاءمة والتمثيل الصادق) للمعلومات المحاسبية. ولتحقيق هدف الدراسة تم اجراء مقارنة بين الوضع قبل تطبيق المعيار وبعده ومدى تأثر التقارير المالية للبنوك المدرجة في البورصة المصرية. وتم تقييم الآثار الإلزامية الربع سنوية لـ 13 بنك مدرج في البورصة المصرية خلال الفترة (2016- 2017) قبل تطبيق المعيار، والفترة (2018- 2019) بعد تطبيق المعيار. وتوصلت نتائج الدراسة **إلى وجود تأثير موجب معنوي للتطبيق الإلزامي**

للمعيار (IFRS 9) **على كل من ملاءمة المعلومات المحاسبية مقاسة بأسعار الأسهم،** وكذلك على خاصية التمثيل الصادق.

كما استهدفت دراسة (حسن، 2020) تحديد أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية والمبادئ المحاسبية المحلية على نموذج مخصص خسائر القروض، وتأثير هذا النموذج على جودة التقارير المالية والأداء المالي والحد من إدارة الأرباح، ومساعدة الإدارة في معرفة مقدار الخسارة المتوقعة. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على عينة من (9) بنوك تجارية مصرية في الفترة من (2012- 2017). وقد **أشارت نتائج الدراسة** إلى زيادة المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في تحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

يلاحظ الباحث على الدراسات السابقة حول العلاقة بين التطبيق الالزامي لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) **والقيمة السوقية للبنوك التجارية مايلي:**

- **تضارب نتائج الدراسات السابقة حول تلك العلاقة،** حيث أشارت درسات (حسن، 2019؛ النقيب 2020 ;Onali and Ginesti, 2014) إلى أن اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) **يؤدى إلى تحسن إيجابي في قيمة البنك،** وعلى النقيض مما سبق فقد توصلت دراسة (Goncharov, 2015) إلى أن محاسبة القيمة العادلة يمكن أن تجعل الشركات تبدو أكثر تقلباً مما هي عليه في الواقع، وأن تقلب أسعار الأسهم أعلى من تقلب أرباح القيمة العادلة.
- أن بعض الدراسات التي تصدت لدراسة واختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) على القيمة السوقية في البيئة المصرية **قد أجريت عن فترات ما قبل التطبيق الالزامي للمعيار (IFRS 9)** مثل دراسة (حسن، 2020)، **هذا إلى جانب صغر حجم العينة المستخدم في بعض الدراسات** (مثل: ناصر والرشيدي، 2019)، **كذلك صغر فترة الدراسة في بعض الدراسات (مثل :** حسن، 2019؛ ناصر والرشيدي، 2019).

يستخلص الباحث مما سبق، أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) يتطلب أن تقوم البنوك بتكوين مخصصات ائتمانية لكل أنواع الديون لديها، **وهذا من المتوقع أن يرفع من حجم المخصصات، مما قد يكون له آثار على أرباح البنوك التجارية، وبالتالي قد تتأثر القيمة السوقية للبنوك. حيث يرتبط** تقلب الأرباح المرتفع بتقلبات أعلى في أسعار الأسهم، مما قد يكون بمثابة ردع للمستثمرين (Ariff et al., 2013; Goncharov, 2015) في ضوء ما سبق، **يمكن صياغة الفرض الرابع للبحث على النحو التالي:**

الفرض الرابع: فى الفترة البعدية، لتطبيق IFRS 9 تحقق البنوك التجارية ارتفاعاً في القيمة السوقية مما كانت عليه فى الفترة القبلية.

القيمة السوقية (في الفترة البعدية)	<	**القيمة السوقية (في الفترة القبلية)**

وبعد توفير دعم اختباري أسهم في تطوير فروض البحث، يقوم الباحث في **القسم التالي** بتناول **منهجية البحث** (تحديد الحدث، مصادر جمع البيانات، مجتمع وعينة البحث، تصميم البحث، والتعريفات الإجرائية للمتغيرات) تمهيداً لاختبار الفروض.

القسم الثالث: منهجية البحث

3.1. تحديد الحدث:

تم تطوير طريقة دراسة الحدث Event Study Method في الأدبيات السابقة لتمكين الباحثين من تقييم الآثار المترتبة على حدث معين لم يكن متوقعًا (Wood and Wang, 2018). وقد أستخدم من قبل عدد من الباحثين لإختبار أو لقياس رد فعل السوق تجاه الإعلان عن أحداث معينة، حيث يهتم هذا المنهج بمعرفة أثر الإعلان عن الأحداث على تحركات أسعار الأسهم (Gleason et al., 2005). ومن بين الأحداث التى تمت في قطاع البنوك المصرفية، **التطبيق الالزامي للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9).**

الحدث المناسب هو الذى من المحتمل أن يكون له أثر مالي على ثروة المساهمين. ورد فعل السوق نحو الإعلان عن هذا الحدث غير متوقع، ويوفر الحدث معلومات جديدة لدى السوق (McWilliams and Siegel, 1997). **وبالتطبيق على الدراسة الحالية،** فإن الحدث الذى يريد الباحث إختبار تأثيره على تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، الحمل (العبء) الزائد للمعلومات، والقيمة السوقية، **هو حدث التطبيق الالزامي للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) بالبنوك المصرية اعتباراً من يناير 2019م. ويتم ذلك من خلال منهجية دراسة الحدث والتى تقوم على قياس قيم المتغيرات التابعة (تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، الحمل (العبء) الزائد للمعلومات، والقيمة السوقية) قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي.(IFRS 9)**

3.2.مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في كافة البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، وحيث أن **معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) قد تم تطبيقه إعتبارا من يناير عام 2019م،** فيمكن للباحث حصر

عينة الدراسة في عينة سنوية للبنوك التجارية خلال الفترة من (2016- 2021م)، وقد استخدمت بيانات الفترة من (2016- 2018م) باعتبارها فترة مقارنة سابقة لتطبيق المعيار **(IFRS 9)** ، وقد راعى الباحث في اختيار العينة توفر بيانات عن التعريفات الإجرائية للمتغيرات التابعة (تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، الحمل الزائد للمعلومات، القيمة السوقية) خلال فترة المعاينة. وفي ضوء البيانات المتاحة استطاع الباحث الإعتماد على عينة ميسرة قوامها (10) بنوك مدرجة بالبورصة المصرية، والجدول رقم (1) يوضح العينة النهائية للبحث.

جدول رقم (1)

العينة النهائية للبحث

1	البنك المصري الخليجي	6	بنك قطر الوطني الأهلي
2	بنك البركة مصر	7	بنك قناة السويس
3	بنك التعمير والإسكان	8	البنك التجاري الدولي
4	بنك الكويت الوطني- مصر	9	بنك كريدي أجريكول مصر
5	بنك فيصل الإسلامي المصري	10	مصرف أبو ظبي الإسلامي مصر

3.3. تحديد مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث فى الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة على المصادر التالية:

- الهيئة العامة لسوق المال المصرى (أسعار الأسهم).
- البورصة المصرية (أسماء البنوك المقيدة).
- شركة مصر لنشر المعلومات (التقارير المالية).

3.4. تحديد نافذة الحدث:

إن تاريخ الحدث هو تاريخ التطبيق الالزامي للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) وهو بداية يناير 2019م، **أما نافذة الحدث فهى فترة ما قبل الحدث وفترة ما بعد الحدث، بعد إضافة تاريخ الحدث**. وينبغى أن تكون **نافذة الحدث مناسبة**، بمعنى أن لا تكون صغيرة ولا تكفى لدراسة آثار الحدث، كذلك ينبغى أن لا تكون نافذة الحدث طويلة، حتى لا تتداخل آثار أحداث أخرى مع الحدث المراد قياس تأثيره (Padmanabhan, 2018).

3.5. تصميم البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، إعتمد الباحث على منهج الدراسة البعدية Ex post، الذي إتبعته دراسة (Balakrishnan et al., 1996) وقد إستخدم الباحث تصميم القياس

القبلى والبعدى **(One Group, Pretest-Posttest Design).** ويمكن تمثيل هذا التصميم كما يلى:

عينة البنوك: (س ق) ـــــــ (IFRS 9) ـــــــ (س ب)

حيث (**س** ق) تشير إلى **القياس القبلي للمتغير التابع** قبل تعرض عينة البنوك **للمتغير المستقل،** بينما تعبر **(س ب)** عن **القياس البعدي للمتغير التابع**. وقد أشار (أبو العز، 2022: 154) إلى وجود مهددات للصدق الداخلي للنتائج تتعلق بهذا التصميم، **تتمثل فيما يلي**: أثر الزمن أو التاريخ، أثر النضج أو النمو، أثر القياس، أثر الأداة، أثر الانحدار الإحصائي، وأثر تسرب المبحوثين، سيقوم الباحث بمناقشة هذه المهددات في القسم الخاص بتحليل نتائج الدراسة.

3.6. التعريفات الإجرائية للمتغيرات التابعة

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وفروضه يمكن القول بأنه هناك أربعة متغيرات تابعة، والجدول التالي رقم (2) يوضح هذه المتغيرات والتعريفات الإجرائية المناسبة لها وذلك لأغراض التحليل الأساسي وتحليل حساسية النتائج.

جدول رقم (2)
التعريفات الإجرائية للمتغيرات

المتغير	التعريف الإجرائي له
تقلب الأرباح **Earnings Volatility**	**لأغراض التحليل الأساسي،** يقاس تقلب الأرباح بالإنحراف المعياري لنسبة صافي الربح قبل الضرائب ومخصص خسائر الائتمان إلى إجمالي الأصول في بداية الفترة المالية، وذلك لمدة ثلاثة سنوات (خلف، 2020؛ أبو سالم، 2022؛ محمد، 2022؛ De Haan & Poghosyan, .2012) **ولأغراض تحليل حساسية النتائج،** يتم قياس تقلب الأرباح بالإنحراف المعياري لنسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول أول الفترة، والإنحراف المعياري لنسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى عدد الأسهم العادية القائمة وذلك لمدة ثلاث سنوات.
تقلب التدفقات النقدية التشغيلية **Operation Cash Flow Volatility**	**لأغراض التحليل الأساسي،** يقاس تقلب التدفقات النقدية التشغيلية بالإنحراف المعياري لنسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول في بداية الفترة المالية، وذلك لمدة ثلاث سنوات (خلف، 2020). **ولأغراض تحليل حساسية النتائج،** يتم قياس تقلب التدفقات النقدية التشغيلية بالإنحراف المعياري لنسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى عدد الأسهم العادية القائمة وذلك لمدة ثلاث سنوات.
الحمل (العبء) الزائد للمعلومات	**لأغراض التحليل الأساسي،** سوف يعتمد الباحث على **طريقة اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات التقارير المالية للبنوك،** نظراً لصعوبة التوصل إلى عدد

المتغير	التعريف الإجرائي له
(Information Overload)	الكلمات لقياس حجم التقرير في البيئة المصرية نظراً لأن التقارير المالية هي عبارة عن صورة من القوائم المالية وهو ما يعني فشل برنامج Word Count في التوصل لعدد الكلمات من تلك التقاريرلقياس الحمل الزائد للمعلومات(عيسى،2017؛ Chung et al. 2016). ;Morunga and Bradbury 2012
القيمة السوقية Market Value	**لأغراض التحليل الأساسي،** يتم قياس القيمة السوقية للبنك التجاري من واقع العلاقة التالية: القيمة السوقية = القيمة الدفترية لحقوق الملكية – القيمة الدفترية للأسهم العادية القائمة + (عدد الأسهم العادية القائمة × سعرأقفال السهم في نهاية الثلاثة أشهر التالية لتاريخ نهاية السنة المالية للبنك). **ولأغراض تحليل حساسية النتائج** تم قياس القيمة السوقية للبنك التجاري باستخدام نسبة توبين كيو" أي نسبة القيمة السوقية للأصول إلى قيمتها الدفترية (أبو سالم وعلوان، 2018 ؛ Kwarbai et al., 2019).

3.7. الأداة الإحصائية المستخدمة فى البحث:

استخدم الباحث (STATA. 17) في إجراء التحليلات الإحصائية لبيانات البحث واختبار الفروض، وقد إعتمد الباحث على إختبار(ت) الإحصائى في اختبار الفروق بين متوسطات عينتين غير مستقلتين Paried Sample T-Test، قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS). (9 ولعل السبب في استخدام اختبار(T-Test) هو صغر حجم مجتمع البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، مما يترتب عليه قلة عدد المشاهدات اللازمة، وعدم كفايتها لاجراء تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فروض البحث.

بعد أن **تعرض الباحث** لمنهجية البحث ممثلة في (تحديد الحدث، مجتمع وعينة البحث، مصادر جمع البيانات، تحديد نافذة الحدث، تصميم البحث، وكذلك التعريف الإجرائى لمتغيرات البحث، والأسلوب الإحصائي المستخدم)، **يقوم الباحث في القسم التالي (الرابع)** بتحليل نتائج الدراسة الاختبارية من إحصاءات وصفية، ونتائج اختبار (ت) لعينتين غير مستقلتين.

القسم الرابع: تحليل النتائج

4.1. نتائج تحليل اختبار الفروق بين متوسطات تقلب الأرباح لعينتين غير مستقلتين قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) :

يعرض جدول رقم (3) الإحصاء الوصفي لتقلب الأرباح، الذي تم حسابه من بيانات عينة البنوك قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**

جدول رقم (3)

الإحصاء الوصفى ونتائج اختبار(ت) لتقلب الأرباح قبل وبعد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9)

البنك	مقدار التقلب في الأرباح- قبل	مقدار التقلب في الأرباح- بعد	قبل التطبيق		بعد التطبيق		الفرق بين الوسطين	T-Test	مستوى الدلالة (Sig.)
			وسط حسابى	انحراف معيارى	وسط حسابى	انحراف معيارى			
البنك المصري الخليجي	0.0123	0.0024	0.0068	0.0058	0.0037	0.0026	-0.0031	-1.5848	0.147
بنك البركة مصر	0.0015	0.0023							
بنك التعمير والإسكان	0.0142	0.0090							
بنك الكويت الوطني	0.0010	0.0068							
بنك فيصل الإسلامي	0.0170	0.0024							
بنك قطر الوطني الأهلي	0.0066	0.0004							
بنك قناة السويس	0.0046	0.0020							
البنك التجاري الدولي	0.0048	0.0023							
بنك كريدي أجريكول مصر	0.0026	0.0034							
مصرف أبو ظبي الإسلامي	0.0027	0.0057							

تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (3) أن متوسط تقلب الأرباح (الانحراف المعياري لنسبة صافي الربح قبل الضرائب ومخصص خسائر الائتمان إلى إجمالي الأصول أول الفترة) قبل تطبيق المعيار (IFRS 9) 0.0068، بينما بلغ متوسط تقلب الأرباح بعد تطبيق المعيار (IFRS 9) **0.0037**، ويتضح من العرض السابق **وجود فروق بين متوسطي** الإنحراف المعياري لنسبة صافي الربح قبل الضرائب ومخصص خسائر الائتمان لإجمالي الأصول أول الفترة قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (IFRS 9)، **أى انخفاض تقلب الأرباح بعد تطبيق المعيار**

الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)، ولإختبار معنوية هذه الفروق، تم إستخدام إختبار(ت) T-Test، وبالنظر على البيانات المعطاه فى جدول رقم (3) يتبين للباحث أن هذه **الفروق غير معنوية حيث أن مستوى الدلالة (Sig = 0.147) أى أكبر من 5 %.** ويمكن بيان الفروق بين متوسطي تقلب الأرباح قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) بالرسم البياني التالي:

شكل رقم (1)

نتائج إختبار(ت) لفروق متوسطي تقلب الأرباح

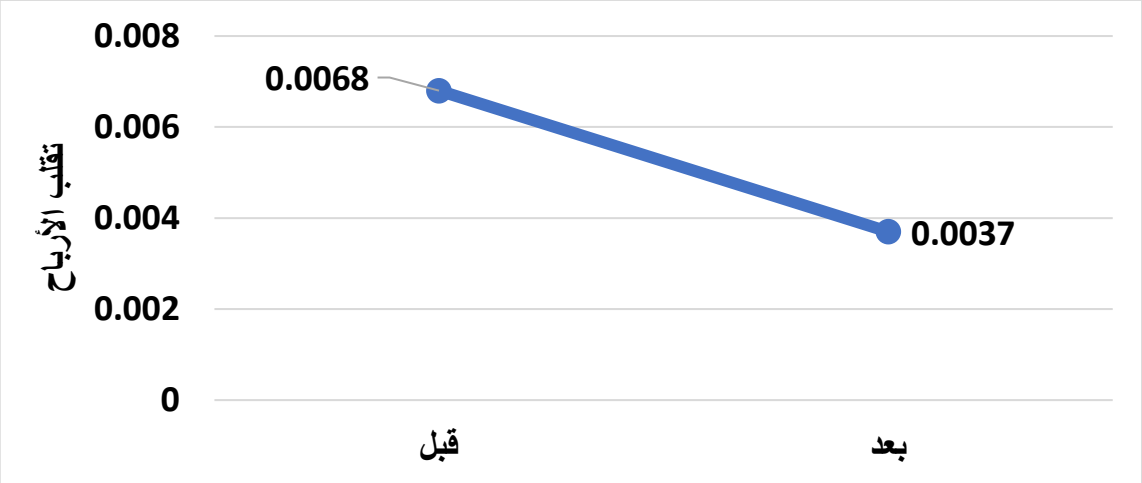

- يتضح من شكل رقم (1) **انخفاض في تقلب الأرباح** بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) عنه قبل التطبيق. ولإختبار معنوية الفروق بين متوسطي تقلب الأرباح قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) تم إستخدام إختبار(ت) T-Test، و تبين للباحث أن هذه الفروق غير معنوية حيث أن مستوى الدلالة (Sig= **0.147**) أى أكبر من 5%.

وفى ضوء النتائج السابق عرضها يمكن القول أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS (9) **ليس له تأثير على تقلب أرباح** البنوك التجارية المصرية. **ويتضح للباحث أن تلك النتيجة لا تدعم الفرضية الأولى للبحث:** "فى الفترة البعدية، تحقق البنوك التجارية المصرية التي طبقت المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) **إرتفاعاً فى تقلب أرباحها** مما كانت عليه فى الفترة القبلية" وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (Seitz et al., 2018) **ويمكن تبريرالنتيجة التى توصل إليها الباحث كمايلى:**

- **قد يرجع ذلك إلى قيام البنوك بتمهيد الأرباح للتغلب على آثار تقلب الأرباح على تقلب أسعار الأسهم، حيث أشارت نتائج بعض الأدبيات السابقة** إلى وجود **زيادة ملحوظة في تمهيد الأرباح** بعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وذلك بسبب أن هذه المعايير قد توفر قدر أكبر

من المرونة المحاسبية، وبسبب عدم وجود إرشادات للتنفيذ، فقد لا تقل ممارسات تمهيد الأرباح Novotny-.(Farkas, 2016; Fuad et al., 2018)

- حيث أن التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) تم بداية من عام 2019م في البنوك التجارية المصرية، فقد تكون تلك الفترة غير كافية لظهور فروق معنوية في تقلب الأرباح (الإنحراف المعياري لنسبة صافي الربح قبل الضرائب ومخصص خسائر الائتمان للأصول) بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) عنه قبل التطبيق.
- يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) ضرورة حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والإفصاح عنها باستمرار في القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى الاستقرار وعدم حدوث تقلبات عالية كبيرة ينتج عنها أزمات (Cohen and Edwards, 2017).

4.2. نتائج اختبار الفروق بين متوسطات تقلب التدفقات النقدية التشغيلية لعينتين غير مستقلتين قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)

يعرض جدول رقم (4) الإحصاء الوصفي لتقلب التدفقات النقدية التشغيلية، الذى تم حسابه من بيانات عينة البنوك قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**

جدول رقم (4)
الإحصاء الوصفى ونتائج اختبار(ت) لتقلب التدفقات النقدية التشغيلية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9)

البنك	مقدار التقلب في التدفقات النقدية التشغيلية- قبل	مقدار التقلب في التدفقات النقدية التشغيلية- بعد	قبل التطبيق		بعد التطبيق		الفرق بين الوسطين	T-Test	مستوى الدلالة (Sig.)
			وسط حسابى	إنحراف معيارى	وسط حسابى	إنحراف معيارى			
البنك المصري الخليجي	0.2170	0.0849	0.1103	0.0690	0.0869	0.0470	-0.0234	-0.8916	0.3958
بنك البركة مصر	0.0408	0.1658							
بنك التعمير والإسكان	0.2367	0.1441							
بنك الكويت الوطني	0.1068	0.1051							
بنك فيصل الإسلامي	0.0715	0.0939							
بنك قطر الوطني الأهلي	0.0291	0.1033							
بنك قناة السويس	0.1277	0.0453							
البنك التجاري الدولي	0.1166	0.0059							
بنك كريدي أجريكول مصر	0.0858	0.0571							
مصرف أبو ظبي الإسلامي	0.0709	0.0633							

وتظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (4) أن متوسط تقلب التدفقات النقدية التشغيلية (الانحراف المعياري لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول أول الفترة) قبل تطبيق المعيار (9) **0.1103**، بينما بلغ متوسط تقلب التدفقات النقدية التشغيلية بعد تطبيق المعيار (9) **0.0869**، ويتضح من العرض السابق، انخفاض تقلب التدفقات النقدية التشغيلية بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9)، ولاختبار معنوية هذا الانخفاض، إستخدام الباحث اختبار(ت) T-Test، وبالنظر على البيانات المعطاه فى جدول رقم (4) **يتبين للباحث عدم معنوية الفروق بين متوسطي تقلب التدفقات النقدية التشغيلية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) حيث أن مستوى الدلالة (Sig = 0.3958) أى أكبر من 5 %.**

ويمكن بيان الفروق بين متوسطي تقلب التدفقات النقدية التشغيلية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) بالرسم البياني التالي:

شكل رقم (2)
نتائج اختبار (ت) لفروق لمتوسطي تقلب التدفقات النقدية التشغيلية

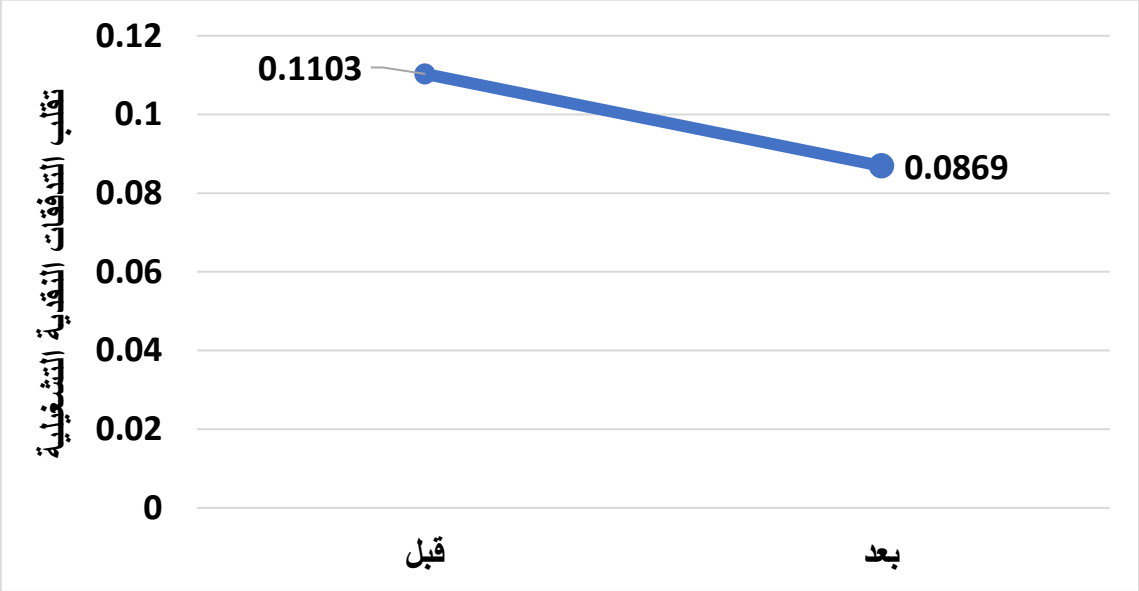

- يتضح من شكل رقم (2) وجود فروق بين متوسطى تقلب التدفقات النقدية التشغيلية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**. ولاختبار معنوية الفروق بين وجود فروق بين متوسطى تقلب التدفقات النقدية التشغيلية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**، تم إستخدام اختبار(ت) T-Test، وقد تبين للباحث عدم معنوية هذه الفروق حيث أن مستوى الدلالة (Sig = 0.3958) أى أكبر من 5 %.

وفى ضوء النتائج السابق عرضها يمكن القول أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **IFRS (9) ليس له تأثير على تقلب التدفقات النقدية التشغيلية في** البنوك التجارية المصرية. **ويتضح للباحث أن تلك النتيجة لا تدعم الفرض الثاني للبحث "**فى الفترة البعدية، تحقق البنوك التجارية المصرية التي طبقت المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** إرتفاعاً فى تقلب تدفقاتها النقدية التشغيلية مما كانت عليه فى الفترة القبلية" **وتتسق هذه النتائج مع ما توصل إليه الباحث في اختبار الفرضية السابقة، نظراً لوجود علاقة بين صافي الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية.**

4.3. نتائج اختبار الفروق بين متوسطات الحمل (العبء) الزائد للمعلومات لعينتين غير مستقلتين قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)

يعرض جدول رقم (5) الإحصاء الوصفي للحمل (العبء) الزائد للمعلومات، الذى تم حسابه من بيانات عينة البنوك قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**

جدول رقم (5)

الإحصاء الوصفى ونتائج اختبار (ت) للحمل (العبء) الزائد للمعلومات قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9)

البنك	متوسط حجم التقرير- قبل	متوسط حجم التقرير- بعد	قبل التطبيق		بعد التطبيق		الفرق بين الوسطين	T-Test	مستوى الدلالة (Sig.)
			وسط حسابى	انحراف معيارى	وسط حسابى	انحراف معيارى			
البنك المصري الخليجي	4.0194	4.2341	4.1384	0.1677	4.2809	0.1686	0.1425	5.1360	0.000
بنك البركة مصر	4.1026	4.2437							
بنك التعمير والإسكان	4.3041	4.2950							
بنك الكويت الوطني	4.2195	4.4067							
بنك فيصل الإسلامي	4.2413	4.4067							
بنك قطر الوطني الأهلي	4.1109	4.2556							
بنك قناة السويس	3.9889	4.0134							
البنك التجاري الدولي	3.8986	4.1378							
بنك كريدي أجريكول مصر	4.4543	4.4228							
مصرف أبو ظبي الإسلامي	4.2413	4.6282							

وتظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (5) أن متوسط حجم التقرير المالي السنوي (معبراً عنه باللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات التقرير) قبل تطبيق المعيار **IFRS (9) 4.1384**، بينما بلغ متوسط حجم التقرير المالي السنوي بعد تطبيق المعيار **(IFRS 9) 4.2809**، ويتضح من العرض السابق وجود زيادة في متوسطي حجم التقرير المالي السنوي بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**. ولاختبار معنوية الفروق بين متوسطي حجم التقرير المالي السنوي قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)، تم إستخدام اختبار (ت) T-Test، وبالنظر على البيانات المعطاه فى جدول رقم (5) يتبين للباحث أن هذه الفروق معنوية حيث أن مستوى الدلالة (Sig = 0.000) أى أقل من (1%, 5%).**

ويمكن بيان الفروق بين متوسطي حجم التقرير المالي قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** بالرسم البياني التالي:

شكل رقم (3)
نتائج اختبار (ت) لفروق متوسطي حجم التقرير المالي

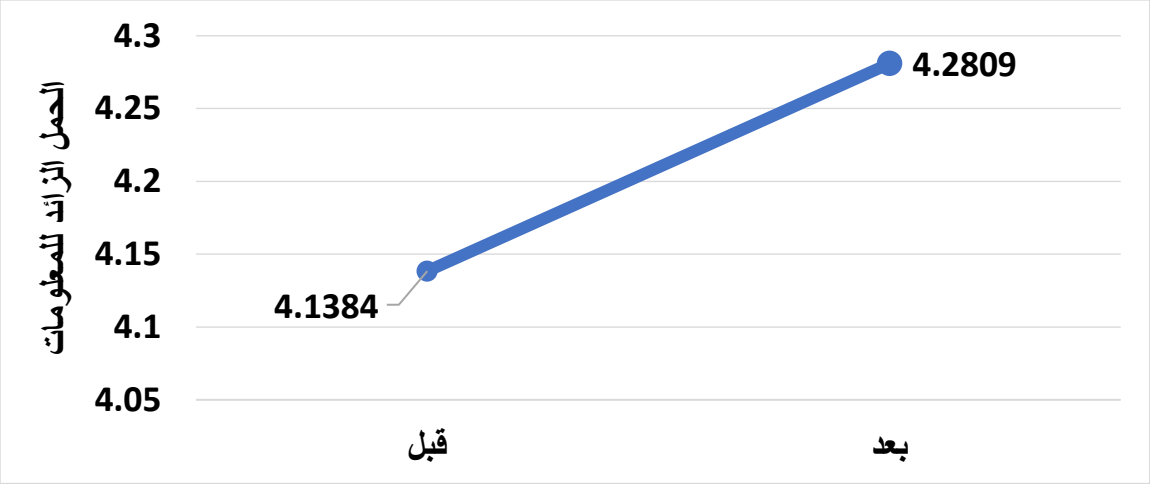

- يتضح من شكل رقم (3) وجود فروق بين متوسطى حجم التقرير المالي قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**، ولإختبار معنوية الفروق بين وجود فروق بين متوسطي حجم التقرير المالي قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**، تم إستخدام إختبار(ت) T-Test، يتبين للباحث أن هذه الفروق غير معنوية حيث أن مستوى الدلالة (Sig = 0.000) أى أقل من (1%, 5%).

وفى ضوء النتائج السابق عرضها يمكن القول أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **IFRS (9)** له تأثير موجب على الحمل (العبء) الزائد لمعلومات التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية.

ويتضح للباحث أن تلك النتيجة تدعم الفرض الثالث للبحث "فى الفترة البعدية، تحقق البنوك التجارية المصرية التي طبقت المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** إرتفاعاً فى متوسط حجم التقارير المالية مما كانت عليه فى الفترة القبلية" وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Morunga and Bradbury, 2012; Koholga and Jerry, 2016) **ويمكن تبريرالنتيجة التى توصل إليها الباحث بأن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) أدى إلى** زيادة كمية الإفصاحات خاصة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، كنتيجة لزيادة مستوى التفصيل اللازم لشرح السياسات المحاسبية المستخدمة (Bischof, 2009). بمعنى توسع الشركات في الإفصاح الاختياري لسد الفجوة المعلوماتية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية المعقدة، وبالتالي يزداد حجم التقارير المالية، مما يؤدي إلى الحمل الزائد للمعلومات، والذي قد يؤدي إلى انخفاض القدرة على فهم التقارير المالية (علم الدين، 2021).

4.4. نتائج اختبار الفروق بين متوسطات القيم السوقية لعينتين غير مستقلتين قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)

يعرض جدول رقم (6) الإحصاء الوصفي لمتوسطات القيم السوقية، الذي تم حسابه من بيانات عينة البنوك قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**

جدول رقم (6)

الإحصاء الوصفى ونتائج إختبار(ت) لمتوسطات القيم السوقية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) (بملايين الجنيهات المصرية)

البنك	متوسط القيمة السوقية- قبل	متوسط القيمة السوقية- بعد	قبل التطبيق		بعد التطبيق		الفرق بين الوسطين	T-Test	مستوى الدلالة (Sig.)
			وسط حسابى	إنحراف معيارى	وسط حسابى	إنحراف معيارى			
البنك المصري الخليجي	1568.28	2007.26	13700	17300	25600	32900	11900	3.5037	0.0019
بنك البركة مصر	1971.73	4227.12							
بنك التعمير والإسكان	3554.64	7547.88							
بنك فيصل الإسلامي	8417.29	11083.60							
بنك قطر الوطني الأهلي	28527.06	60115.82							
بنك قناة السويس	1823.98	3353.73							
البنك التجاري الدولي	47977.89	93643.17							
بنك كريدي أجريكول مصر	15439.92	22632.88							

وتظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (6) أن متوسط القيمة السوقية لبنوك العينة قبل تطبيق المعيار **(IFRS 9) 13700 مليون جنيه تقريباً** ، بينما بلغ متوسط القيمة السوقية بعد تطبيق المعيار **(IFRS 9) 25600 مليون جنيه مصري تقريباً.** ويتضح للباحث زيادة القيمة السوقية لبنوك عينة الدراسة بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**، ولاختبار معنوية الفروق بين متوسطى القيمة السوقية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**، تم إستخدام اختبار (ت) T-Test، وبالنظرعلى البيانات المعطاه فى جدول رقم (6) يتبين للباحث أن هذه الفروق معنوية حيث أن مستوى الدلالة (Sig = 0.0019) أى أقل من (1%, 5%).

ويمكن بيان الفروق بين متوسطي القيمة السوقية للبنوك قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** بالرسم البياني التالي:

شكل رقم (4)

نتائج إختبار(ت) لفروق متوسطي القيمة السوقية للبنوك

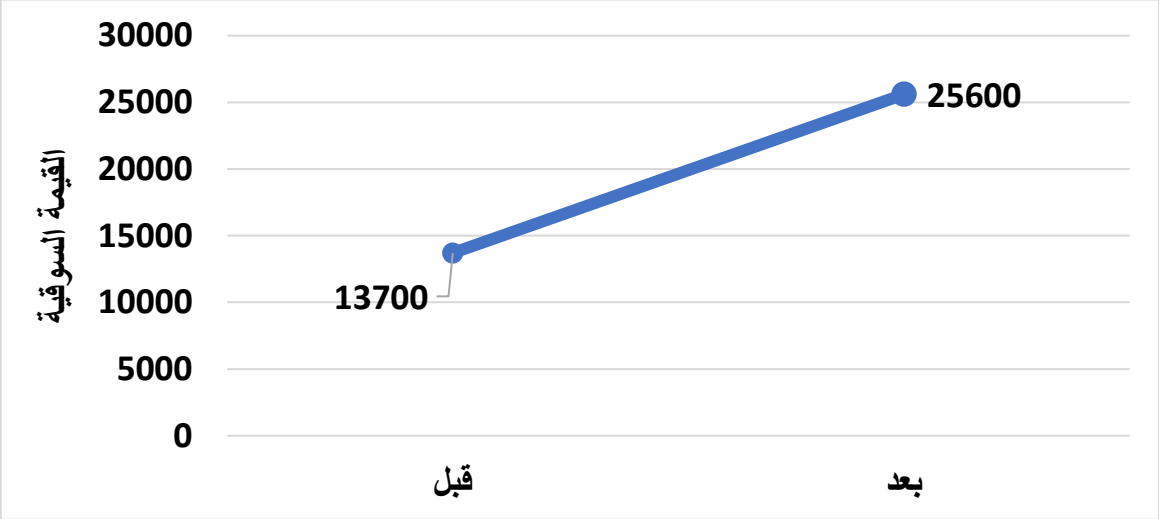

- يتضح من شكل رقم (4) وجود فروق بين متوسطي القيمة السوقية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**، ولاختبار معنوية هذه الفروق، استخدم الباحث اختبار (ت) T-Test، وتبين للباحث **أن هذه الفروق معنوية حيث أن مستوى الدلالة (Sig = 0.0019) أى أقل من (1%, 5%).**

وفى ضوء النتائج السابق عرضها يمكن القول أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **IFRS (9)** له تأثير موجب على القيمة السوقية للبنوك التجارية المصرية. **ويتضح للباحث أن تلك النتيجة تدعم الفرض الرابع للبحث " فى الفترة البعدية، تحقق البنوك التجارية المصرية التي طبقت المعيار الدولي**

للتقرير المالي رقم (IFRS 9) إرتفاعاً فى متوسط القيمة السوقية لأسهمها مما كانت عليه فى الفترة القبلية" وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (حسن، 2019؛ النقيب Onali and Ginesti, 2020) ;2014 **ويمكن تبريرالنتيجة التى توصل إليها الباحث كمايلى**:

- قدم المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** نموذج للإعتراف بخسائر الديون لقياس الخسارة المتوقعة، وألزم البنوك الاعتراف بمخصصات خسائر القروض، مما قد يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وقد ينعكس ذلك التحسن في الخصائص النوعية للمعلومات في زيادة أسعار الأسهم. حيث يمثل معيـــار مساهمة المعلومات فى تخفيض عدم التأكد لدى متخذى القرارات أحد المعايير الأساسية لاستخـــدام المعلومـــات، وذلك من **منظور فرضية المعلومات** Fama and Laffer). 1971, Wallace 1980)

- إن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** من شأنه أن يعزز ثقة المودعين فى البنوك لأنه يوفر ضمانات أكثر وحماية أوفر من السابق، وهو ما يمكن البنوك من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها. فضلاً عن أن المستثمرين واثقون من قدرة المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** على معالجة المشكلات المتأصلة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي (39) (Onali and Ginesti, 2014). وعلى نحو مماثل أشارت دراسة (محمد وحامد، 2017) إلى أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** يعمل على تعزيز ثقة المساهمين والمودعين نظراً لانتهاجه سياسة التحوط لتفادي الخسائر المتوقعة، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر السيولة وعدم الوفاء بسداد الالتزامات.

- تُظهر الأدبيات السابقة أن المستثمرين يستخدمون تقلبات الأرباح في تقييمات المخاطر الخاصة بهم (Goncharov, 2015)، وقد لاحظ الباحث على عينة البنوك المستخدمة في الدراسة أن تقلب الأرباح لم يختلف بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** عنه قبل التطبيق.

- تتميز مفردات عينة الدراسة بكبر الحجم، مما يتبعه زيادة عدد المستثمرين والمحللين المتابعين لها، وتزداد قدرتهم على الحصول على معلومات من مصادر مختلفة، مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين على الأسهم، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الأسهم ومن ثم أرتفاع أسعار الأسهم (أحمد، 2015؛ Ball and Brown, 1968; Deegan and Unerman, 2006).

- **وقد يثار تساؤل حول تضارب نتائج الفرض الثالث والفرض الرابع**، حيث أن **الفرض الثالث** يشير إلى زيادة عبء المعلومات كنتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)، بينما يعبر **الفرض الرابع** عن تحسن القيمة السوقية للبنوك عقب تطبيق المعيار رقم (IFRS 9)، بمعنى أنه على الرغم من الحمل الزائد للمعلومات، إلا أن سعر السهم قد أرتفع **ويمكن للباحث تفسير ذلك التناقض** بانخفاض مستوى

عدم تماثل المعلومات نظراً للدور الوسيط للمحللين الماليين كوسيط للمعلومات بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

بعد أن أنتهى الباحث من اختبار فروض البحث، ومناقشة وتفسير النتائج، يعرض الباحث بالجدول رقم (7) ملخص لنتائج اختبار الفروض.

جدول رقم (7)
ملخص نتائج اختبار فروض البحث

الفروض	نص الفرض	النتيجة
الأول	فى الفترة البعدية، لتطبيق IFRS 9، تحقق البنوك زيادة في تقلب الأرباح مما كانت عليه فى الفترة القبلية.	**رفض**
الثاني	فى الفترة البعدية، لتطبيق IFRS 9، تحقق البنوك زيادة في تقلب التدفقات النقدية التشغيلية مما كانت عليه فى الفترة القبلية.	**رفض**
الثالث	فى الفترة البعدية، لتطبيق IFRS 9، تحقق البنوك التجارية زيادة فى حجم التقرير المالي السنوي مما كانت عليه فى الفترة القبلية.	**قبول**
الرابع	فى الفترة البعدية، لتطبيق IFRS 9، تحقق البنوك التجارية ارتفاعاً في القيمة السوقية مما كانت عليه فى الفترة القبلية.	**قبول**

4.5. تحليل حساسية النتائج :

في هذا الجزء من البحث يقوم الباحث بتحليل حساسية النتائج التي تم التوصل إليها في **التحليل الأساسي** السابق عرضه، ويتناول تحليل الحساسية تأثير التغيير في التعبير عن التعريفات الإجرائية لبعض متغيرات البحث. **وينصب تحليل حساسية النتائج في الدراسة الحالية على المتغيرات التالية:**

(1) **تقلب الأرباح**، حيث يتم التعبير عنها بالإنحراف المعياري لنسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول أول الفترة، والإنحراف المعياري لنسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى عدد الأسهم العادية القائمة وذلك لمدة ثلاث سنوات.

(2) **تقلب التدفقات النقدية التشغيلية**، حيث يتم التعبير عنها بالإنحراف المعياري لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى عدد الأسهم العادية القائمة وذلك لمدة ثلاث سنوات.

(3) **القيمة السوقية**، حيث يتم التعبير عنها بمؤشر توبين كيو أى نسبة القيمة السوقية للأصول إلى قيمتها الدفترية. **ويعرض** جدول رقم (8) الإحصاءات الوصفية لمتوسطات تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، والقيمة السوقية، الذي تم حسابه من بيانات عينة البنوك قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**.

جدول رقم (8)

الإحصاءات الوصفية ونتائج إختبار(ت) لمتوسطات تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، والقيمة السوقية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9)

المتغيرات	قبل التطبيق		بعد التطبيق		الفروق بين الوسطين	T-Test	مستوى الدلالة (Sig)
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري			
تقلب الأرباح مقاسا بالانحراف المعياري لنسبة صافي الربح بعد الضرائب لإجمالي الأصول أول المدة لمدة ثلاث سنوات	0.0042	0.0041	0.0035	0.0025	-0.0007	-0.532	0.607
تقلب الأرباح مقاسا بالانحراف المعياري لنسبة صافي الربح بعد الضرائب لعدد الأسهم لمدة ثلاث سنوات	1.5424	1.1482	1.9444	1.5739	0.4020	0.7997	0.444
تقلب التدفقات النقدية التشغيلية مقاسا بالانحراف المعياري لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية لعدد الأسهم لمدة ثلاث سنوات	20.3970	18.3488	24.3420	19.5939	3.4450	0.5924	0.568
القيمة السوقية معبراً عنها بنسبة توبين كيو	1.0268	0.0801	0.8827	0.1938	-0.1441	-5.432	0.000

وتظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (8) أن متوسط تقلب الأرباح (الانحراف المعياري لنسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول أول الفترة) قبل تطبيق المعيار **(IFRS 9) 0.0042**، بينما بلغ متوسط تقلب الأرباح بعد تطبيق المعيار **(IFRS 9) 0.0035**، ويتضح من العرض السابق وجود فروق بين متوسطي الإنحراف المعياري لنسبة صافي الربح بعد الضرائب لإجمالي الأصول أول الفترة قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**، ولإختبار معنوية هذه الفروق، تم إستخدام إختبار(ت) T-Test، وبالنظر على البيانات المعطاه فى جدول رقم (8) يتبين للباحث أن هذه **الفروق غير معنوية** حيث أن مستوى الدلالة (Sig= 0.607) أى أكبر من 5 %. **كما تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة** بالجدول رقم (8) وجود فروق بين متوسطي الإنحراف المعياري لنسبة صافي الربح بعد الضرائب لعدد الأسهم العادية القائمة قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**. وبالنظر على البيانات المعطاه

فى جدول رقم (8) يتبين للباحث أن هذه **الفروق غير معنوية** حيث أن مستوى الدلالة (Sig 0.444) = أى أكبر من % 5.

وتظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (8) أن متوسط تقلب التدفقات النقدية التشغيلية (الانحراف المعياري لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى عدد الأسهم العادية القائمة) قبل تطبيق المعيار (9) **20.3970**، بينما بلغ متوسط تقلب التدفقات النقدية التشغيلية بعد تطبيق المعيار **(IFRS 9) 24.3420**، ويتضح من العرض السابق وجود فروق بين متوسطي الانحراف المعياري لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى عدد الأسهم العادية القائمة قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**. وبالنظر على البيانات المعطاه فى جدول رقم (8) يتبين للباحث أن هذه الفروق غير معنوية حيث أن مستوى الدلالة (Sig = 0.568) أى أكبر من % 5.

وتظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (8) أن متوسط القيمة السوقية للأصول إلى قيمتها الدفترية لبنوك العينة قبل تطبيق المعيار **(IFRS 9) 1.0268 تقريباً**، بينما بلغ متوسط القيمة السوقية للأصول إلى قيمتها الدفترية بعد تطبيق المعيار **(IFRS 9) 0.0801 تقريباً**. ويتضح للباحث من العرض السابق وجود فروق بين متوسطي القيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**. وبإستخدام إختبار(ت) T-Test، يتبين للباحث أن هذه الفروق معنوية حيث أن مستوى الدلالة (Sig = 0.0019) أى أقل من (5% ,1%).

يستخلص الباحث من تحليل حساسية النتائج، إلى أنه **على الرغم من اختلاف المقاييس المستخدمة للتعبير عن المتغيرات التابعة والمتمثلة في (تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، القيمة السوقية) إلا أنه لم يتبين للباحث** إختلاف نتائج تحليل حساسية عن نتائج التحليل الأساسي، مما يعني استقرار النتائج التي توصل إليها الباحث.

4.6. حدود النتائج:

بعد أن تعرض الباحث لتحليل نتائج الدراسة، يناقش الباحث مهددات الصدق الداخلي للنتائج والتي تصاحب تصميم "المجموعة الواحدة مع القياس القبلي والبعدي"، **وتتمثل هذه المهددات فيما يلي**: أثر الزمن أو التاريخ، أثر النضج أو النمو، أثر القياس، أثر الأداة، أثر الانحدار الإحصائي، وأثر تسرب المبحوثين. **وحيث أن الدراسة الحالية هي دراسة أرشيفية تم إجراؤها بعد حدوث كل المتغيرات، فإن الباحث هنا أمام علاقة ارتباطية وليست سببية (أبو العز، 2022: 154- 161). ويناقش الباحث مهددات الصدق الداخلي للنتائج على النحو التالي:**

- **أثر الزمن أو التاريخ**، ويحدث عندما تكون التغيرات في المتغير التابع راجعة إلى متغيرات أخرى ليست محل اهتمام الباحث بخلاف المتغير المستقل، ولم يستطع الباحث تحييد أثر الزمن، نظراً لأن كل البنوك المسجلة بالبورصة المصرية طبقت المعيار بناء على تعليمات البنك المركزي المصري، وبناء عليه لم يتمكن الباحث من الحصول على مجموعة ضابطة (وهي عينة البنوك التي لم تطبق المعيار)، وهذا قد يحد من قابلية النتائج للتعميم.

- **أثر النضج**، ويعني أن التباين في المتغير التابع (المقيس) ترجع إلى التغيرات التي قد تطرأ على **المبحوثين** أنفسهم بين القياسين القبلي والبعدي، وحيث أن الدراسة الحالية لا تعتمد على العنصر البشري، فلا محل لذا التهديد.

- **أثر القياس**، ويعني أن يكون الأثر المقيس نتيجة للخضوع للقياس أكثر من مرة. وبالتطبيق على الدراسة الحالية، وحيث أن عينة الدراسة تتمثل في وحدات تجريبية من غير البشر، فلا محل لهذا التفسير البديل.

- **أثر الأداة**، يعني أن التغيرات في المتغير التابع قد تكون راجعة إلى تغير أداة قياس المتغير التابع بين القياس القبلي والبعدي، **وقد راعى الباحث** ثبات الأداة المستخدمة في قياس **المتغيرات** التابعة فيما بين القياسين القبلي والبعدي، **وهو ما يعني التغلب على هذا المهدد كأحد مهددات الصدق الداخلي للنتائج**، إلى جانب أن الباحث أجرى تحليلاً لحساسية النتائج مستخدماً تعريفات إجرائية بديلة للمتغيرات التابعة، وقد تبين للباحث عدم إختلاف نتائج تحليل حساسية عن نتائج التحليل الأساسي، مما يعني استقرار النتائج التي توصل إليها.

- **أثر الانحدار الإحصائي**، وهو يمثل تهديداً عندما تكون التغيرات في المتغير التابع راجعة إلى تحيزات القائم بالقياس في تصنيف المبحوثين في مجموعات تبعاً لما حققوه في القياس القبلي، وكانت أداة القياس بها أخطاء عشوائية. **وقد راعى الباحث** ذلك في الدراسة الحالية من خلال الاعتماد على مقاييس للمتغيرات التابعة تتسم بالموضوعية ولا تتأثر بتحيزات القائم بالقياس، ولا تتضمن أخطاء عشوائية، وبالتالي فلا يوجد مجال لهذا المهدد.

- **أثر تسرب المبحوثين**، وهنا قد يرجع التباين في المتغير التابع إلى انسحاب بعض الوحدات التجريبية، نظراً لإختلاف المنسحبين عن غيرهم من حيث القدرات والكفاءات والاتجاهات. وبالتطبيق على الدراسة الأرشيفية الحالية، يرى الباحث أنه لا مجال هذا التهديد، حيث أن الباحث قد حرص على تثبيت عينة الدراسة فيما بين القياسين القبلي والبعدي.

في هذا القسم تعرض الباحث لنتائج التحليل الأساسي للدراسة، كذلك تم التحقق من درجة استقرار النتائج التي توصل إليها من خلال تحليل حساسية النتائج، إلى جانب مناقشة حدود النتائج ومدى قابلية النتائج للتعميم، يعرض الباحث في القسم التالي (الخامس) خلاصة البحث والدراسات المستقبلية.

القسم الخامس: خلاصة البحث والدراسات المستقبلية

5.1. خلاصة البحث:

يتمثل دور المعايير المحاسبية في ضمان تقديم تقارير مالية موثوقة وتتسم بالاتساق والشفافية وقابلة للمقارنة من خلال توحيد السياسات المحاسبية. وقد وجهت العديد من الانتقادات لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، لعل أبرزها ما يتعلق بتأخر الاعتراف بخسائر الائتمان والانتظار لحين حدوثها بصورة فعلية، **وقد أدت هذه الانتقادات إلى قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) الأدوات المالية في عام 2014** ودخل حيز التنفيذ رسميًا في 1 يناير 2018. وتمشياً مع تقارب المعايير المحاسبية المصرية من الدولية، أصدر البنك المركزي المصري منشوراً يلزم فيه البنوك المصرية المسجلة لديه بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) بداية من يناير 2019م..

وعلى الرغم من أن المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) أدى إلى تبسيط التعقيدات المتعلقة بالاعتراف، وإعادة التصنيف وإضمحلال الأدوات المالية، حيث يعتمد على نموذج أساسه المبدأ بدلاً من الاعتماد على تقديرات وأحكام الإدارة، إلى جانب أن تطبيق المعيار (IFRS 9) قد أدى إلى تعزيز الأمان في القطاع المصرفي عن طريق قيام البنوك بتكوين قد أكبر من المخصصات، إلا أنه قد **يخلق من ناحية أخرى بعض الإشكاليات**.

ولم يلق موضوع آثار التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** الإهتمام الكافى إلا من قبل القليل من الدراسات السابقة (مثل: حسونة، 2017؛ محمد وحامد، 2017؛ أحمد، 2019؛ حسن، 2019؛ شحاته، 2019؛ طوبار، 2019؛ ناصر والرشيدي، 2019؛ النقيب، 2020؛ عبدالعال، 2020؛ الشرقاوي، 2021؛ الفرارجي، 2021؛ Onali and Ginesti, 2014; Ntaikou et al., 2018; Gornjak, 2020; Stander, 2021) من هذا المنطلق، استهدف هذا البحث دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** على "تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، الحمل (العبء) الزائد للمعلومات، والقيمة السوقية". **ومن أجل اختبار فروض البحث، إستخدم الباحث تصميم الدراسة (القياس القبلى والبعدى للحدث - تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9))**، حيث أجريت هذه الدراسة على مجموعة من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. وقد

قام الباحث باختبار فروض البحث بإستخدام إختبار(ت) الإحصائى، استخدم الباحث الإنحراف المعياري لنسبة صافي الربح قبل الضرائب ومخصص خسائر الائتمان إلى إجمالي الأصول أول الفترة وذلك لمدة ثلاث سنوات كمقياس **لتقلب الأرباح**، والإنحراف المعياري لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول أول الفترة وذلك لمدة ثلاث سنوات كمقياس **لتقلب التدفقات النقدية التشغيلية**، كما تم قياس **الحمل الزائد للمعلومات** باللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات التقرير المالي السنوي للبنك، **أما القيمة السوقية** للبنك فقد تم قياسها بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية مطروحاً منها القيمة الدفترية للأسهم العادية القائمة ومضافاً عليها القيمة السوقية لعدد الأسهم العادية القائمة. **ويوفر البحث دليلاً اختبارياً** على أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9) لا يؤثر على تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية** للبنوك التجارية المصرية، بمعنى عدم وجود فروق معنوية بين متوسطي تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي **(IFRS 9)**. بينما **وجدت فروق معنوية موجبة** بين متوسطي حجم التقرير المالي السنوي لعينة البنوك التجارية المصرية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)**، مما يشيرإلى أن تطبيق المعيار أدى إلى زيادة حمل (عبء) المعلومات. أما عن أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9) على القيمة السوقية للبنوك التجارية المصرية، فقد تبين للباحث وجود تحسن معنوي موجب** بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** عنه قبل التطبيق.

كما أجرى الباحث **تحليلاً لحساسية النتائج**، مستخدماً الإنحراف المعياري لنسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول أول المدة، والإنحراف المعياري لنسبة صافي الربح بعد الضرائب لعدد الأسهم العادية القائمة، وذلك لمدة ثلاث سنوات **كتعريفات إجرائية (مقاييس) لتقلب الأرباح،** بينما استخدم الباحث الإنحراف المعياري لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى عدد الأسهم العادية القائمة، **كتعريف إجرائي لتقلب التدفقات النقدية التشغيلية، كما** استخدم الباحث مؤشر توبين كيو **كمقياس للقيمة السوقية** للبنوك التجارية. **وعلى الرغم من اختلاف المقاييس المستخدمة للتعبير عن المتغيرات التابعة فيما بين التحليلين إلا أنه لم يتبين للباحث وجود** إختلاف ف النتائج فيما بين التحليل الأساسي وتحليل الحساسية، مما يعني استقرار النتائج التي توصل إليها الباحث. **كما قام الباحث** بمناقشة لمهددات الصدق الداخلي للنتائج ذات الصلة بتصميم الدراسة الذي استخدمه الباحث، وقد تبين للباحث عدم انطباق معظم هذه المهددات على نتائج الدراسة الحالية.

5.2. الدراسات المستقبلية:

فى ضوء ما توصل إليه البحث الحالى من نتائج، يرى الباحث أن هناك العديد من المجالات التى **يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية،** ويتمثل أهمها فيما يلى:

1- دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** على سلوك المحللين الماليين.

2- تصنيف الأدوات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9):** المحددات والآثار.

3- أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

4- أثر خصائص البنوك على الملاءمة القيمية لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **IFRS (9)**.

5- أثر حجم البنك على تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية.

6- أثر تقلب الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية والحمل الزائد للمعلومات على القيمة السوقية.

7- أثر تقلب الأرباح على التعثر المالي.

8- أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي **(IFRS 9)** على إبطاء المراجعة.

المراجـــع

أولا: المراجع العربية

- أبو العز، محمد السعيد. 2022. *مناهج وطرق البحث في العلوم الإجتماعية مع تطبيقات في المحاسبة والإدارة والاقتصاد*. المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- أبو سالم، سيد سالم محمد؛ علوان، محمد فؤاد محمد. 2018. تأثير آليات التحصين الإداري على قيمة الشركة: نظرية الوكالة مقابل نظرية الإشراف: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 22، العدد 2: 410- 468.
- أبو سالم، سيد سالم محمد. 2022. تأثير تقلب الأرباح على استدامة الأرباح: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 44، العدد 1: 86- 116
- أحمد، ضياء محمد صلاح الدين. 2015. العلاقة بين مستوى شفافية الإفصاح وأسعار وحجم تداول الأسهم فى إطار حوكمة الشركات. دراسة امبريقية- تحليلية. *رسالة دكتوراه غير منشوراه*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- أحمد، محمد المهدي الأمير. 2019. الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية "IFRS 9"على أنظمة المعلومات المصرفية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 23، العدد 2: 1- 39
- البنك المركزي المصري، 2019. *تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) IFRS 9*. قطاع الرقابة والاشراف، إدارة التعليمات الرقابية.
- السواح، تامر إبراهيم. 2019. أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 3، العدد 3: 267- 334
- الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي. 2021. دراسة تحليلية لأثر معيار IFRS 9على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 25، العدد 1: 1- 55

- الفرارجي، محمد محمد. 2021. أثر تطبيق معيار التقارير المالية "IFRS 9" بالبنوك على اتخاذ قرارات المستثمرين بالبورصة. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد 11: 401- 446
- النقيب، سحر عبدالستار. 2020. دراسة أثر IFRS 9وجائحة كورونا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 4، عدد خاص: 1- 57
- حسن، حنان عبدالمنعم مصطفى. 2020. أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 4، العدد 1: 1- 61
- حسن، دينا كمال عبدالسلام علي. 2019. أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS "9" على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2: 426- 460
- حسونة، محمد لطفي. 2017. المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 : دراسة مقارنة. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 21، العدد 4: 10- 48
- خلف، محمد سامي سلامة. 2020. أثر تقلب الأرباح والتدفقات النقدية على هيكل رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 24، العدد 1: 1- 46
- شحاتة، محمد موسى علي. 2019. انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار IFRS 9ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية: مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد 1، العدد 1: 446- 533
- صالح، رضا إبراهيم.2000. دور البيانات المحاسبية فى سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية اختبارية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول: 1-28

- طوبار، مي حسن أحمد. 2019. انعكاس تطبيق المعيار الدولي IFRS 9على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لبنك مصر: دراسة تطبيقية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة 39، العدد 4: 1- 40
- عبدالعال، إيهاب إبراهيم حامد. 2020. أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9على القيمة المعرضة للخطر: دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد 3: 111- 165
- علم الدين، مي محمد. 2021. أثر القياس المختلط بالقيمة العادلة وفقاً لمستويات التسلسل الهرمي على الحمل الزائد للمعلومات في ضوء قواعد حوكمة الشركات: دليل تطبيقي من سوق الأوراق المالية المصرية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 52، العدد 1: 607- 642
- عيسى، عارف محمود كامل. 2017. قياس أثر الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية على تكلفة رأس المال المملوك: دراسة عملية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 4: 859- 920
- محمد، أحمد سليم. 2022. تأثير جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات على العلاقة بين تقلب الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين- دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبى*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 26، العدد 2: 97- 154
- محمد، صلاح على أحمد؛ حامد، محجوب عبدالله. 2017. دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية. *مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية*، المركز القومي للبحوث، غزة، المجلد 1، العدد 9: 1- 26
- منصور، محمد السيد. 2017. أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 21، العدد 2: 736- 787.
- ناصر، داليا عادل عباس؛ الرشيدي، طارق عبدالعظيم يوسف. 2019. أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية "9" الأدوات المالية على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية: دراسة تطبيقية. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد 3: 54- 140

- وزارة الاستثمار . 2015. *معايير المحاسبة المصرية المعدلة*، قرار (110) لسنة 2015، متاح على: http://www.fra.gov.eg.

ثانيا: المراجع الأجنبية

-Abdul Adzis, A. (2012). *The impact of international financial reporting standards (IFRS) on bank loan loss provisioning behaviour and bank earnings volatility: a thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Banking Studies at Massey University, Manawatu Campus, New Zealand* (Doctoral dissertation, Massey University).

-Ahmed, A. S., Neel, M., & Wang, D. (2013). Does mandatory adoption of IFRS improve accounting quality? Preliminary evidence. *Contemporary accounting research*, *30* (4), 1344-1372.

- Ariff, M., Fah, C. F., & Ni, S. W. (2013). Earnings response coefficients of OECD banks: Tests extended to include bank risk factors. *Advances in Accounting*, *29*(1), 97-107.

-Balakrishnan, R., Linsmeier, T. J., & Venkatachalam, M. (1996). Financial Benefits from JIT Adoption: Effects of Customer Concentration and Cost Structure. *The Accounting Review*, 71(2), 183-203.

-Ball, R. (2006). International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors. *Accounting and business research*, *36*(sup1), 5-27.

-Ball, R. & Brown, P. (1968). An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers. *Journal of Accounting Research,* 6, 159 - 178.

-Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008). International accounting standards and accounting quality. *Journal of accounting research*, *46*(3), 467-498.

-Bischof, J. (2009). The effects of IFRS 7 adoption on bank disclosure in Europe. *Accounting in Europe*, *6*(2), 167-194.

-Bushman, R. M., & Williams, C. D. (2012). Accounting Discretion, Loan Loss Provisioning and Discipline of Banks' Risk-Taking. *Journal of Accounting and Economics*, 54(1), 1–18. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2012.04.002

-Cheung, E., & Lau, J. (2016). Readability of notes to the financial statements and the adoption of IFRS. *Australian Accounting Review*, *26*(2), 162-176.

-Chung, D., Hrazdil, K., & Suwanyangyuan, N. (2016). Disclosure quantity and the efficiency of price discovery: Evidence from the Toronto Stock Exchange. *Review of Accounting and Finance*, 15 (2), 122-143.

- Cohen, B. H., & Edwards, G. (2017). The new era of expected credit loss provisioning. *BIS Quarterly Review, March*. https://www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt1703f.pdf

-Da Silva, J. P., Bonfim, M. P., Niyama, J. K., & Silva, C. A. T. (2017). Adoção ao padrão IFRS e earnings quality: a persistência do lucro das empresas listadas na BM&FBovespa. *Revista de Contabilidade e Organizações*, *11*(29), 46-55.

-Da Silva, J. P., Fraga, J. C., Noriller, R. M., & Lopes, A. C. V. (2019). Earnings quality and IFRS: Analysis of Brazilian Companies of the Banking Sector Listed on the B3. *Journal of Globalization, Competitiveness and Governability*, *13*(3), 34- 47.

-Deegan, C. & Unerman, J. (2006). *Financial Accounting Theory*. European Edition.

-De Haan, J., & Poghosyan, T. (2012). Bank size, market concentration, and bank earnings volatility in the US. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, *22*(1), 35-54.

-Deloitte. (2019). *After the first year of IFRS 9: Analysis of the initial impact on the large UK banks*. Retrieved from deloitte-uk-fs-ifrs9-analysis-of-the-initial-impact-on-the-large-uk-banks.pdf

-Duh, R. R., Hsu, A. W. H., & Alves, P. A. P. (2012). The impact of IAS 39 on the risk-relevance of earnings volatility: Evidence from foreign banks cross-listed in the USA. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, *8*(1), 23-38.

-Eppler, M. J., & Mengis, J. (2004). The Concept of Information Overload-A Review of Literature from Organization Science, Accounting, Marketing, MIS, and Related Disciplines. *The Information Society*, 20 (5), 325-344.

-Ewert, R., & Wagenhofer, A. (2005). Economic effects of tightening accounting standards to restrict earnings management. *The Accounting Review*, *80*(4), 1101-1124.

-Fama, E. F., & Laffer, A. B. (1971). Information and capital markets. *Journal of business*, 289-298.

- Fuad, F., Juliarto, A., & Harto, P. (2018). Does IFRS convergence really increase accounting qualities? Emerging market evidence. *Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, 24(48), 205–220. https://doi.org/10.1108/JEFAS-10-2018-0099

-Fiechter, P. (2011). The effects of the fair value option under IAS 39 on the volatility of bank earnings. *Journal of International Accounting Research*, *10*(1), 85-108.

-Gleason, K.C., Rosenthal, L., & Wiggins, R.A. (2005). Backing into being public: an explanatory analysis of reverse takeovers. *Journal of Corporate Finance*, 12, 54-79.

-Goncharov, I. (2015). Fair value accounting, earnings volatility, and stock price volatility. *Lancaster University Management School, Lancaster University*, 1-44.

-Gornjak, M. (2020). Literature Review of IFRS 9 and Its Key Parameters. *Management*, *20*, 22. DOI: 10.13140/RG.2.2.24897.17765

-Habawal, K. A. R. A. M., & Alokdeh, S. K. (2018). The impact of applying IFRS (9) on investors' decisions: An applied study on the companies listed on Amman Stock Exchange (ASE). *International Review of Management and Business Research*, *7*(2), 504-522.

-Hodder, L. D., Hopkins, P. E., & Wahlen, J. M. (2006). Risk-relevance of fair-value income measures for commercial banks. *The Accounting Review, 81 (2)*, 337-375.

-International Accounting Standards Board. (2014). *IFRS 9: Financial Instruments*. Retrieved from https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-9-financial-instruments/

-International Accounting Standards Board. (2018). *Conceptual Framework for Financial Reporting. Project Summary*. Retrieved from https://www.ifrs.org/-/media/project/conceptual-framework/ fact-sheet-project-summary-and-feedback-statement/conceptual-framework-project-summary. pdf-

-Knežević, G., Vukadinović, P., & Pavlović, V. (2015). *IFRS 9 and Implication of 'Business Model vs. Management Intent' Criteria on the Quality of Accounting Information*. Conference at Singidunum University International Scientific Conference FINIZ 2015 – Contemporary Financial Management at Belgrade, Serbia. https://doi.org/10.15308/finiz-2015-22-26

-Koholga, O., & Jerry, M. (2016). International financial reporting standards

adoption and financial reporting information overload: Evidence from Nigerian banks. *GSTF Journal on Business Review (GBR), 4*(4), 55-63. DOI: 10.5176/2010-4804_4.4.397

-Kwarbai, J. D., Akintoye, R. I., Adegbie, F. F., & Nwaobia, A. N. (2019). Growth opportunities and earnings quality from emerging economies. *Inter. J. Res. Methodol. Soc. Sci*, *5*(4), 15-22.

-Langmead, J. M., & Soroosh, J. (2009). International financial reporting standards: The road ahead. *The CPA Journal*, *79*(3), 16.

-Leuz, C., Nanda, D., & Wysocki, P. D. (2003). Earnings management and investor protection: an international comparison. *Journal of financial economics*, *69*(3), 505-527.

-Leventis, S., Dimitropoulos, P. E., & Anandarajan, A. (2011). Loan loss provisions, earnings management and capital management under IFRS: the case of EU commercial banks. *Journal of Financial Services Research*, 40 (1-2), 103-122.

-Levy, A., Liang, X., & Xu, P. (2019). Earnings Volatility, Share Price Performance, and Credit Portfolio Management Under CECL and IFRS 9. *https://www.moodysanalytics.com/articles/2019/earnings-volatility-share-price-performance*

-McWilliams, A. & Siegel, D. (1997). Event studies in management research: theoretical and empirical issues. *Academy of Management Journal, 40 (3)*, 626-657.

-Morunga, M., & Bradbury, M. E. (2012). The impact of IFRS on annual report length. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, *6*(5), 47-62.

-Novotny-Farkas, Z. (2016). The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability.

Accounting in Europe, 13(2), 197–227. https://doi.org/10.1080/17449480.2016.1210180

-Ntaikou, D., Vousinas, G., & Kenourgios, D. (2018). *The expected impact of IFRS 9on the Greek banking system's financial performance: some theoretical considerations and insights, Proceedings of the 9th National Conference of the Financial Engineering and Banking Society, 21-22 December 2018, Athens, Greece.*

-Onali, E., & Ginesti, G. (2014). Pre-adoption market reaction to IFRS 9: A cross-country event-study. *Journal of Accounting and Public Policy*, *33*(6), 628-637.

-Padmanaban, P. A. (2018). Do Demerger Announcements Impact Shareholders Wealth? An Empirical Analysis Using Event Study. *The Journal of Business Perpective,* 22(1), 22-33. Available At: http//journals. Sagepub.com/home/vis

-Richards, G., & Van Staden, C. (2015). The readability impact of international financial reporting standards. *Pacific Accounting Review*, 27(3), 282-303.

-Ryan, S. G., (1997). A survey of research relating accounting numbers to systematic equity risk, with implications for risk disclosure and future research. *Accounting Horizons, 11 (2),* 82-95.

-Samarasekera, N., Chang, M., & Tarca, A. (2012). IFRS and accounting quality: The impact of enforcement. *Available at SSRN 2183061*.

-Schick, A.G., Gordon, L.A., & Haka, S. (1990). Information overload: A temporal Approach. *Accounting, Organizations and Society*, 15(3), 199-220.

-Seitz, B., Dinh, T., & Rathgeber, A. (2018). Understanding loan loss reserves under IFRS 9: A simulation-based approach. *Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting*, (16), 311-357.

-Snowball, D. (1980). Some effects of accounting expertise and information load: An empirical study. *Accounting, Organizations and Society*, 5(3), 1323-1338.

-Stander, Y. S. (2021). Quantifying the sources of volatility in the IFRS 9impairments. *South African Journal of Accounting Research*, *35*(3), 191-218.

-Ta, H. Q. (2014). *Effects of IFRS adoption on earnings quality: Evidence from Canada*. Drexel University.

-Vaněk, T., & Hampel, D. (2017). The probability of default under IFRS 9: multi-period estimation and macroeconomic forecast. *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis*, 65(2): 759- 776.

-Wallace, W. (1980). *The Economic Role of the Audit in Free and Regulated Markets*. New York: Touche Ross & Co.

-Wood, L. C., & Wang, J. X. (2018). The event study method in logistics research: Overview and a critical analysis. *International Journal of Applied Logistics*, 8(1), 57-79.

Earnings and operating cash flow volatility, information overload, and market value: implications of IFRS9 implementation.

"An empirical study on Egyptian commercial banks"

El-Sayed Hassan Salem Belal

Assistant Professor, Accounting Department, Faculty of Commerce, Zagazig University, Egypt.

Abstract

Objective: This research aims to study the effect of applying the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) on (Earnings and operating cash flow volatility, information overload, and market value) in commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange.

Research methodology: To achieve the aim of the research, the researcher used the study design pre- and post-measurement of the event (the mandatory application of the International Financial Reporting Standard (IFRS 9)). The sample consists of (10) commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange in the period (2016-2021). The statistical (T-Test) test for Paired samples is used for testing the research hypotheses.

Research Results: The results of the study indicated that the mandatory application of the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) does not affect the Earnings and operating cash flow volatility in Egyptian commercial banks, while it has a positive effect on information overload and market value for Egyptian commercial banks.

Originality / Value: To the best of the researcher's knowledge, there are relatively few numbers of researches that test the effect of applying the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) on the Egyptian banking sector, so this research contributes to this by providing a deeper understanding of the impact of the transition to the mandatory application of the (IFRS 9) standard on banking sector functions.

Keywords: (IFRS 9), Earnings volatility, information overload, market value.